بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا وحبيبنا ونبينا ومولانا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد فإن دين الله « الإسلام » الذي حصر الله الخالق جل شأنه الحصول على سعادة الدارين والفلاح بأنواعه في التمسك بتعاليمه المباركة والسير على هديه ، والتشبث بنهجه القويم في جميع الأحوال : لهو حقاً من أعظم نعم الله على خلقه وما امتن به على عباده ، وصدق المولى حيث قال : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا » .

وقد من الله الكريم سبحانه وتعالى على عباده ، فأنزل للتعرف على هذا الدين القويم وأحكامه المباركة كتاباً مباركاً على خاتم رسله وسيد خلقه صلوات الله وسلامه عليه وأمره بأن يتلو على الناس آياته ، ويزكيهم ، ويوضح لهم ما أبهم منه ، ويفسر لهم منه ما خفي عليهم ويعلمهم هذا الكتاب والحكمة بكل بيان وتفصيل .

فبلغ رسول الهدى ﷺ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة ، فجزاه الله عنا وعن جميع أمته خير الجزاء .

وتولى الأمر بعده خلفاؤه الراشدون المهديون وأصحابه المهتدون رضي الله

عنهم أجمعين والتابعون لهم وأتباعهم بإحسان إلى يومنا هذا من العلماء والمحدثين والفقهاء والمفسرين الصالحين المتقين ، وانتشروا في مشارق الأرض ومغاربها لنشر دين الإسلام وبذلوا الغالي والنفيس وتحملوا المشاق وسهروا الليالي وتكبدوا المتاعب : لبث علومه وخدمة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تعليماً وتدريساً ونشرا وتأليفاً وتحقيقاً وتشريحاً ، وحرصوا أشد الحرص على تفسير القرآن الكريم وشرح الأحاديث النبوية وتحقيقها بالطريقة المرضية وصدق فيهم قول الصادق المصدوق ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » ، رواه البيهقي في « المدخل » فرضي الله عنهم أجمعين وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

ثم اعلم أنه من المقرر عند جمهور علماء الإسلام : أن آلات الإستنباط للأحكام الشرعية أربعة : « القرآن ، والسنة ، والإجماع ، والقياس » .

والقرآن والسنة هما الأساسان لذلك بالإتفاق ، والإجماع والقياس لما دلت عليه أدلة القرآن والسنة .

وحيث أن السنة المطهرة وأحاديث رسول الله ﷺ هي الأصل الثاني لاستنباط الأحكام والتشريع بعد كتاب الله تعالى .

لذا اهتم بهذا الأصل علماء الإسلام سلفاً وخلفاً أشد اهتمام ، وألفوا كتبا ورسائل مستقلة لبيان شرفه ونشره وتبليغه وخدمته بكل طريق .

ونذكر تبركاً نبذة يسيرة منه ، مما ذكره شيخنا شيخ الحديث والمحدثين الإمام الرباني محمد زكريا الكاندهلوي الصديقي في مقدمة شرحه النفيس « أوجز المسالك إلى موطأ مالك » بهذا الصدد : « قال سفيان الثوري : لا أعلم علما

أفضل من علم الحديث لمن أراد وجه الله تعالى ، إن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرا بهم ، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام . وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « نضر الله امرءً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فرب حامل فقه ليس بفقيه » ، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة كما بسط في محله .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « اللهم ارحم خلفائي ، قلنا : ومن خلفاؤك يا رسول الله ؟ قال : الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس » . ولا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحة لهم : من وظائف الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، فمن قام بذلك كأنه خليفة لمن يبلغ عنه ، وكما لا يليق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن يهملوا أعاديهم ولا ينصحوهم : كذلك لا يحسن لطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحها صديقه ويمنعها عدوه ، فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبر همه : نشر الحديث ، فقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه ولو آية ، وقال إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله : بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما تسأل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، انتهى مافي « الأوجز » .

ومما لاشك فيه أن الأئمة المجتهدين كانت حياتهم كلها في خدمة العلم والتحقيق واستنباط الأحكام الشرعية ، واتفق أهل العلم : أن الرجل لا يكون مجتهداً إلا بعد أن يكون ماهراً بالقرآن والحديث والآثار والتاريخ واللغة والقياس.

فالإمام المجتهد لابد له أن يكون إماماً في علوم الحديث وإلا لا يكون مجتهدا باتفاق أهل العلم والأصول قديماً وحديثاً ، فإنه إن لم يكن عالماً بالحديث الشريف، وهو الأصل الثاني لاستنباط الأحكام والتشريع ، فأنى يستنبط الأحكام وكيف يجتهد ؟ ولكن مع هذا نرى أن بعضهم يطعن في إمام الأئمة الفقهاء المجتهدين الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله . وينكرون إمامته في علوم الحديث بل ينسبون إليه قلة العلم به ، وهذا في الحقيقة دليل على جهلهم ، لأن الإمام أبا حنيفة مجتهد بالإجماع (فلم ينكر ذلك أحد سلفاً ولا خلفاً) فكيف يكون الإمام المجتهد بالإجماع : غير عالم بالحديث ؟ فكيف يستنبط الأحكام ويجتهد بدون علم .

والحق الذي لا مرية فيه : أنه كان إماماً في علم الحديث الشريف كما كان إماماً في بقية العلوم شان كل مجتهد .

وقد عقد شيخنا في مقدمة « أوجز المسالك » فصلاً خاصاً في بيان علو مرتبة الإمام أبي حنيفة في الحديث الشريف ، نختار منه قدراً يسيراً لبيان الحقيقة :

« قال ابن المبارك : كان والله شديد الأخذ للعلم ، ذاباً عن المحارم ، متبعا لأهل بلده ، لا يستحل أن يأخذ إلا ما صح عن رسول الله ﷺ ، شديد المعرفة بناسخ الحديث ومنسوخه ، وكان يطلب أحاديث الثقات والآخر من فعل رسول الله ﷺ ، وما أدرك عليه علماء أهل الكوفة في اتباع الحق أخذ به وجعله دينه ، وقد شنع عليه قوم فسكتنا عنهم بما نستغفر الله تعالى منه » .

وقال مكي بن إبراهيم (شيخ الإمام البخاري) : « كان أبو حنيفة أعلم أهل زمانه » . قلت : وتقدم معنى العالم عند أهل الحديث : أي الذي يحفظ الإسناد والمتون .

وقال ابن حجر : احذر أن تتوهم أن أبا حنيفة لم يكن له خبرة تامة بغير الفقه حاشا لله ، كان في العلوم الشرعية من التفسير والحديث والعلوم الآلية الأدبية وغيرها والمقائس الحكمية بحراً لا يجارى وإماماً لا يمارى .

وقول بعض أعدائه فيه خلاف ذلك : منشأه الحسد وحجته الترفع على الأقران ورميهم بالزور .

وروى البيهقي عنه : أنه سئل عن الأخذ عن سفيان الثوري ؟ فقال : اكتب عنه فإنه ثقة ، ما عدا أحاديث أبي إسحاق عن جابر الجعفي .

وفي جامع الترمذي عنه : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح .

وروى الخطيب عن سفيان بن عيينة أنه قال : أول من أقعدني للحديث بالكوفة : أبو حنيفة . قال لهم : هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار ، وبهذا يعلم جلالة مرتبته في الحديث أيضاً ، كيف وهو يُستأمر في الثوري ويُجلس ابن عيينة ، انتهى .

وسئل يحيى بن معين : هل حدث سفيان عنه ؟ قال : نعم ، كان ثقة صدوقا في الفقه والحديث مأموناً على دين الله .

وقال حماد بن زيد : كنا نأتي عمرو بن دينار فإذا جاء أبو حنيفة أقبل عليه وتركنا ، نسأل أبا حنيفة فنسأله فيحدثنا .

وعن إسرائيل بن يونس : نعم الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه وأعلم بما فيه من الفقه .

وكان عند الأعمش فسئل عن مسائل فقال لأبي حنيفة : ما تقول فيها ؟ فأجابه ، قال : من أين لك هذا ؟ قال : من أحاديثك التي رويتها عنك ، وسرد له عدة أحاديث بطرقها ، فقال له الأعمش : حسبك ما حدثتك به في مائة يوم تحدثني به في ساعة واحدة ، ما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث ، يا معشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة . وأنت أيها الرجل أخذت بكلا الطرفين .

وأثبت أبو المحاسن الدمشقي الشافعي كثرة حديث الإمام وكونه من أعيان الحفاظ المحدثين ، وبوب عليهما بابا مفردا في « عقود الجمان » قال فيه : اعلم رحمك الله تعالى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى من كبار حفاظ الحديث ، وقد تقدم أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من التابعين وغيرهم وذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه الممتع « طبقات الحفاظ » من المحدثين منهم ، ولقد أصاب وأجاد ، ولو لا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه ، فإنه أول من استنبطه من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يدل على عدم اعتنائه بالحديث ، كما زعمه بعض من يحسده وليس كما زعم .

وحكى السيوطي عن الحسن بن سليمان أنه قال : في تفسير حديث « لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم » قال : هو علم أبي حنيفة وتفسيره للآثار .

وحكى عن ابن المبارك يقول :

لقد زان البلاد ومن عليها ... إمام المسلمين أبو حنيفة

بآثار وفقه في حديث ... كآثار الرموز على الصحيفة

فما في المشرقين له نظير ... ولا بالمغربين ولا بكوفة

رأيت القامعين له سفاها ... خلاف الحق مع حجج ضعيفة

هكذا ذكره السيوطي ، وهذه الأبيات بعض القصيدة الطويلة التي حكاها أهل التاريخ عن ابن المبارك تركنا بقيتها للإختصار .

وذكر محمد بن حسين الموصلي في آخر « كتاب الضعفاء » : قال يحيى بن معين : ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله ، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً .

وفي « جامع أصول الأولياء » في وصايا الإمام لابنه حماد : أنه انتخب خمسة أحاديث من خمسمائة ألف ، وهي الأربعة المعروفة التي انتخبها بعده أبو داود ، والخامس : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

وقال الموفق : انتخب « الآثار » من أربعين ألف حديث .

وروي عن يحيى بن نصر : سمعت أبا حنيفة : عندي صناديق من الحديث ما أخرجت منها إلا اليسير الذي ينتفع به .

قال وكيع : لقد وجد الورع عن أبي حنيفة في الحديث ما لم يوجد عن غيره .

وحكى الموفق عن مكي بن إبراهيم البلخي إمام بلخ وشيخ البخاري : أنه دخل الكوفة ولزم أبا حنيفة وسمع منه الحديث والفقه ، وأكثر عنه الرواية ويحبه حباً شديداً حتى قال إسماعيل بن بشر : كنا في مجلس المكي فقال : حدثنا أبو حنيفة ، فصاح رجل غريب : حدثنا عن ابن جريج ولا تُحَدِّثنا عن أبي حنيفة ، فقال المكي : إنا لا نُحدث السفهاء حرجت عليك أن تكتب عني ، قم من مجلسي ، فلم يحدث حتى أقيم الرجل من مجلسه ، ثم قال : حدثنا أبو حنيفة ، ومر به في رواية ، قال الرجل : تبت وأخطأت فأبى أن يحدثهم .

وعن محمد بن سعدان : سمعت من حضر يزيد بن هارون وعنده يحيى بن معين ، وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وزهير بن حرب وجماعة إذ جاءه مستفت فسأله عن مسألة ؟ فقال له يزيد : اذهب إلى أهل العلم ، فقال له ابن المديني : أليس أهل العلم والحديث عندك ؟ قال : أهل العلم : أصحاب أبي حنيفة وأنتم صيادلة .

قال ابن حجر : مر أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم ومن ثمة ذكره الذهبي وغيره في طبقات الحفاظ من المحدثين ، ومن زعم قلة اعتنائه بالحديث فهو إما لتساهله أو حسده ، إذ كيف يتأتى لمن هو كذلك استنباط ما استنبطه من المسائل التي لا تحصى كثرة مع أنه أول من استنبط من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف ولأجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه في الخارج كما ان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العامة لم يظهر عنهما من رواية الحديث مثل ما ظهر عمن دونهما حتى صغار الصحابة ، وكذلك مالك والشافعي لم يظهر عنهما مثل ما ظهر عمن تفرغ للرواية كأبي زرعة وابن معين لاشتغالهما بذاك الإستنباط ، على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كبير مدح بل عقد له ابن عبد البر بابا في ذمه .. إلخ ، انتهى من مقدمة « الأوجز » .

وتكملة للفائدة نذكر بعض ما ذكره مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة الإمام أبي حنيفة . قال مانصه :

« أبو حنيفة الإمام الأعظم فقيه العراق النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي ، مولده سنة ثمانين ، رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة ، رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله .

وحدث عن عطاء ونافع وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وأبي جعفر محمد بن علي ، وقتادة وعمرو بن دينار وأبي إسحاق وخلق كثير .

تفقه به زفر بن الهذيل وداود الطائي والقاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأسد بن عمرو والحسن بن زياد اللؤلؤي ونوح الجامع وأبو مطيع البلخي وعدة وكان قد تفقه بحماد بن أبي سليمان وغيره .

وحدث عنه وكيع ويزيد بن هارون وسعد بن الصلت وأبو عاصم وعبد الرزاق وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم وأبو عبد الرحمن المقرى، وبشر كثير.

وكان إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً كبير الشأن ، لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر ويتكسب .

ولقد ضربه يزيد بن عمر بن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً قال أبو داود رحمه الله : إن أبا حنيفة كان إماماً .

وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال : كنت أمشي مع أبي حنيفة فقال رجل لآخر : هذا أبو حنيفة لا ينام الليل ، فقال : والله لا يتحدث الناس عني بما لم أفعل . فكان يُحيي الليل صلاة ودعاء وتضرعاً .

قلت : مناقب هذا الإمام قد أفردتها في جزء ، كان موته في رجب سنة خمسين ومائة رضي الله عنه . انتهى من « التذكرة » .

وذكر شيخنا شيخ الحديث الإمام محمد زكريا الكاندهلوي في مقدمة « لامع الدراري على صحيح البخاري » بعض مشايخ الإمام البخاري أو مشايخ مشايخه وهم من تلاميذ الإمام أبي حنيفة وهم من كبار المحدثين فنذكرهم باختصار :

١- عبد الله بن المبارك الإمام الجليل .

٢- يحيى القطان ونقل عن الجواهر المضيئة : قال إسحاق بن إبراهيم كنت أرى يحيى القطان يصلي العصر ثم يستند إلى أصل منارة المسجد فيقف بين يديه علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم يسألونه عن الحديث وهم قيام على أرجلهم إلى أن تجب صلاة المغرب لا يقول لواحد منهم : اجلس ولا يجلسون هيبة له وإعظاماً .

٣- معلى بن منصور ذكره القسطلاني في شيوخ البخاري والحافظ في التهذيب وقال روى عنه البخاري ، في غير الجامع .

٤- أبو عاصم النبيل عن القسطلاني والجواهر وقال شيخنا : قلت : روى عنه البخاري ست روايات من الثلاثيات (في صحيح البخاري) .

٥- محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري ، قال صاحب الجواهر : أخذ عن زفر ، وروى عنه البخاري . قال شيخنا : أخرج عنه البخاري ثلاث روايات من الثلاثيات المذكورة في الصحيح .

٦- مكي بن إبراهيم البلخي ، إمام بلخ عن الكردري وغيره . قال شيخنا : وأخرج عنه البخاري في الصحيح إحدى عشرة رواية من الثلاثيات .

٧- نعيم بن حماد - عن القسطلاني وصاحب الجواهر وغيرهما وهو شيخ البخاري ويحيى بن معين .

٨- الحسين بن إبراهيم الملقب بإشكاب لزم أبا يوسف وتفقه عليه ، عن الجواهر والتهذيب للحافظ ابن حجر .

٩- عمر بن حفص بن غياث وهو من شيوخ البخاري بلا واسطة وبواسطة أيضاً .

١٠- الإمام الزاهد الفضيل بن عياض ، عن صاحب الجواهر وغيره - وقال الصيمري : إنه أحد من أخذ الفقه عن أبي حنيفة وروى عنه الإمام الشافعي . فأخذ عن إمام عظيم وأخذ عنه إمام عظيم وهو إمام عظيم ، وروى له إمامان عظيمان البخاري ومسلم - انتهى .

١١- إمام الجرح والتعديل : يحيى بن معين ، ذكر في هامش « ما تمس إليه الحاجة » : قال الذهبي في رسالته في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : إن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثاً . انتهى .

١٢- الإمام وكيع بن الجراح . ذكره الصيمري فيمن أخذ العلم عن أبي حنيفة وكان يفتي بقوله . ونحوه عن الحافظ في « التهذيب » والذهبي في « التذكرة » .

١٣- يحيى بن أكثم . روى عنه البخاري في غير الجامع .

١٤- يحيى بن صالح الوحاظي . عن صاحب الجواهر من تلاميذ محمد بن الحسن ومشايخ البخاري .

١٥- يوسف بن بهلول . عن الجواهر .

١٦- عبد الله بن داود الخريبي .

١٧- إبراهيم بن طهمان (من رواه السنة) .

١٨- جرير بن عبد الحميد بن قرط . عن صاحب الجواهر أخذ الفقه عن أبي حنيفة ومن رواة الستة .

١٩- الحسن بن صالح . روى له الشيخان عن صاحب الجواهر .

٢٠- حفص بن غياث . أخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة ومن رواة الستة .

٢١- داود بن رشيد . مصغراً من أصحاب حفص بن غياث ومن أصحاب محمد بن الحسن ، روى له البخاري في الصحيح بواسطة وفي غير الجامع بلا واسطة .

٢٢- زائدة بن قدامة . روى له الشيخان عن الجواهر .

٢٣- زكريا بن أبي زائدة .

٢٤- وابنه يحيى . كليهما من رواة الستة ومن خواص الإمام أبي حنيفة .

٢٥- زهير بن معاوية . من أصحاب أبي حنيفة ومن رواة الستة .

٢٦- محمد بن فضيل .

٢٧- مغيرة بن مقسم .

٢٨- يزيد بن هارون .

ثم قال شيخنا : وفي هذا كفاية لهذا المختصر ، وإلا ففي شيوخ البخاري وشيوخ مشايخه جماعات كثيرة من تلامذة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، انتهى .

وقد بسطنا في هذا الباب لخفائه على كثير من طلبة العلم والمعتنين بعلم الحديث الشريف فينبسون لجهلهم إلى إمام مجتهد عظيم : القصور في هذا الشأن

ولإظهار بعض الحقيقة ، فما ذكرناه هو قطرة من بحر أوصافه ونعوته المباركة رحمه الله ورضي عنه .

وكما أن الإمام أبا حنيفة اتهم من قبل بعضهم - هكذا اتهم الأحناف جملة بعدم اعتنائهم بالحديث الشريف ، وهذا أيضاً يخالف الواقع ، فإذا أحببنا أن نذكر منهم أصحاب التأليفات الحديثية البديعة والتي تعتبر مراجعاً في هذا العلم الشريف لما أمكننا إحصاؤهم ، إنما نذكرهم إجمالاً على عجل فمنهم :

الإمام أبو يوسف القاضي ، الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، الإمام عبد الله ابن المبارك ، الإمام وكيع بن الجراح ، الإمام يحيى بن سعيد القطان ، الإمام يحيى ابن معين ، الحافظ أبو يعلى الموصلي ، الحافظ أبو بشر الدولابي ، الحافظ أبو جعفر الطحاوي ، الحافظ ابن أبي العوام ، الحافظ أبو محمد الحارثي ، الحافظ عبد الباقي ، الحافظ أبو بكر الرازي الجصاص ، الحافظ علاء الدين المارديني ، الحافظ جمال الدين الزيلعي ، الحافظ علاء الدين مغلطائي الحافظ قاسم بن قطلوبغا ، الحافظ ابن الهمام ، الحافظ بدر الدين العيني ، الإمام الحافظ الخوارزمي، الحافظ علي المتقي ، الحافظ الملا علي القاري ، الحافظ عبد الأول الجونفوري ، الحافظ محمد طاهر الفتني ، الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي ، مسند الهند الإمام ولي الله الدهلوي ، وأنجاله الكرام ، والقاضي ثناء الله الباني بتي ، الإمام الحافظ السيد مرتضى الزبيدي ، الإمام الحافظ أبو الحسن السندي ، والمخدوم الشيخ محمد هاشم السندي ، والحافظ عبد الغني المجددي ، والإمام عبد الحي اللكنوي ، والإمام المحدث محمد حسن السنبهلي ، والإمام الحافظ محمد عابد السندي الأنصاري ، وغيرهم كثير .

وأما في العصور المتأخرة وخاصة القرن الرابع عشر ، فإننا نرى كأن أئمة الحنفية وعلماءهم أكرمهم الله سبحانه وتعالى وميزهم بشرف خدمة السنة المطهرة والحديث النبوي الشريف ونذكر أهمهم : الإمام الحافظ رشيد أحمد الكنكوهي ، والإمام الحافظ محمد قاسم النانوتوي ، والإمام الحافظ أحمد علي المحدث السهارنفوري ، والإمام الشيخ محمود حسن الديوبندي شيخ الهند ، الإمام المحدث محمود حسن التونكي ، والعلامة المحدث الشيخ أبو الوفاء الأفغاني ، والإمام الحافظ خليل أحمد المحدث السهارنفوري ، والإمام المحقق زاهد الكوثري ، والإمام الشيخ محمد أشرف علي التهانوي ، والإمام السيد العلامة محمد أنور شاه الكشميري ، والإمام المحدث بدر عالم الميرتهي ، والإمام الحافظ السيد محمد يوسف البنوري ، والإمام الشيخ العلامة شبير أحمد العثماني ، وشيخ الإسلام الإمام السيد حسين أحمد المدني والإمام الحافظ المحقق حبيب الرحمن الأعظمي ، والإمام المصلح الحافظ الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي ، وشيخنا وشيخ الحديث والمحدثين الإمام الحافظ العلامة محمد زكريا الكاندهلوي ، والإمام العلامة المحدث المحقق الشيخ ظفر أحمد التهانوي ، والإمام المحدث المحقق الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي ، والإمام المحقق المحدث المفتي السيد مهدي حسن الكيلاني ، والمحدث العلامة الدكتور حبيب الله مختار ، والعلامة المحدث المحقق عبد الرشيد النعماني ، والعلامة المحدث المحقق المفتي الشيخ عاشق إلهي البرني المدني . والعلامة المحدث المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والمحدث المحقق الدكتور تقي الدين الندوي المظاهري . والعلامة الدكتور خليل الميص ، والعلامة المحقق الجليل الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، والعلامة المحدث الشيخ السيد محمد عاقل السهارنبوري، وشيخ الحديث العلامة عزيز الحق ، والعلامة المحدث المحقق الشيخ حبيب الله

قربان على المظاهري المدني . وشيخ الإسلام المحدث المحقق العلامة محمد تقي العثماني ، والمحدث العلامة الشيخ محمد عوامة ، والعلامة المحدث المحقق الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي (المعتني بهذا الكتاب المبارك : « مسند الإمام الطحاوي » وغيره من كتب السنة المطهرة) .

وقد اهتم علماء الأحناف سلفاً وخلفاً بخدمة السنة عامة واعتناء وتحقيق وتشريح كتب الحديث الشريف لأنه الأصل الثاني للتشريع واستنباط الأحكام الدينية .

وللحديث الشريف أهمية عظمى في المذهب الحنفي وله شأن رفيع في الأصول التي بني عليها المذهب الحنفي ، وسنذكر نبذة يسيرة باختصار شديد من بعض ما نقل بهذا الصدد عن الإمام أبي حنيفة وغيره لتنجلي الحقيقة ، والله المستعان وعليه التكلان .

فقد ذكر الإمام المحدث العارف الشيخ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي في « عقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » : الباب الثامن في ذكر الأصول التي بنى عليها مذهبه رضي الله عنه :

روى الخطيب وأبو عبد الله ابن خسروا عن الفضيل بن عياض قال : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه ، وإن كان عن الصحابة والتابعين فكذلك ، وإلا قاس فأحسن القياس » .

وروى الخطيب أيضاً عن أبي حمزة السكري قال : سمعت الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه يقول : إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ لم أعدل عنه إلى غيره وآخذ به وإذا جاء عن أصحابه تخيرنا ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم » .

وروي أيضاً عن أبي غسان قال : سمعت إسرائيل يقول : كان نعم الرجل نعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه فأكرمه الخلفاء

والوزراء والأمراء ، وكان إذا ناظره رجل في شيء من الفقه همته نفسه ولقد كان مسعر يقول : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف ولا يكون فرط لنفسه » .

وروي أيضاً عن الإمام عبد الله بن المبارك قال : قال الإمام أبو حنيفة : « إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن الصحابة اخترنا ولم نخرج من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم » .

وروى الموفق بن أحمد عن الحسن بن زياد قال : قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه : ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى ولا مع سنة رسول الله ﷺ ولا ما أجمع عليه الصحابة ، وأما ما اختلفوا فيه فنتخير من أقوالهم : أقربه إلى كتاب الله عز وجل والسنة ونجتهد ، وما جاوز ذلك فالاجتهاد بالرأي بوسع الفقهاء من عرف الاختلاف وقاس وعلى هذا كانوا .

وروى أبو المؤيد الخوارزمي عن الإمام ابن المبارك رحمه الله قال : « ما تكلم أبو حنيفة بشيء إلا بحجة من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ » .

وروى القاضي أبو عبد الله الصيمري عن الحسن بن صالح قال : كان الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ فيعمل به إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ ، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة شديد الإتباع لما كان عليه الناس ببلده ، وكان حافظاً لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قبض عليه مما وصل إلى أهل بلده » .

وقال أبو محمد بن حزم : « جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على : أن مذهب أبي حنيفة : أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي » .

وأنشد أبو المؤيد رحمه الله :

إن الإمام أبا حنيفة لم تذق عيناه قط لذاذة الإغفاء

وعلى كتاب الله مذهبه بنى لله ثم السنة الغراء

ثم اجتماع المسلمين فإنهم نظروا بنور الحق في الظلماء

ثم القياس على النصوص فإنه زهر لأهل الملة الزهراء - انتهى

هذه نبذة يسيرة نقلناها من « عقود الجمان » وغيره مثله كثير .

وقد اهتمت طوائف من أفاضل العلماء من المذاهب الأربعة المتبوعة بخدمة الحديث الشريف درساً وتدريساً وتحقيقاً وتأليفاً ونشراً وتعليماً .

ومن هؤلاء الأفاضل الموفقين : الإمام الحافظ المحقق محدث الديار المصرية وفقيهها العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي رحمه الله وقدس روحه .

وقد أثنى عليه المؤرخون وأصحاب الطبقات والرجال وبينوا أحواله الرفيعة في حفظ الحديث الشريف وخدمته المتنوعة ، وانفراده في بعض الأمور منها مع نبوغه ووصوله للمرتبة العليا في الفقه والإجتهاد .

وقد ترجم له الإمام الحافظ المصلح الرباني الداعية الجليل الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي رحمه الله في مقدمته البديعة على « أماني الأحبار في شرح شرح معاني الآثار للطحاوي » ترجمة مفصلة وافية بحقه ، كما أن الإمام المحقق العلامة الجليل الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله ألف رسالة خاصة في سيرته وترجمته جاء فيها بالأهم من أموره ، سماها : « الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي » ، وأبسط منه ألف العلامة الجليل الفاضل الشيخ عبد المجيد محمود

كتابه النفيس : « أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث » وهي دراسة قيمة موسعة مباركة وجزاهم الله جميعاً وغيرهم خير الجزاء .

وحيث أن الإمام الطحاوي كان جامعاً لعلوم شتى : كالتفسير والحديث والفقه والكلام والأحكام والتاريخ واختلاف العلماء واللغة والنحو والأنساب ، وله تآليف متعددة الجوانب ، واعترف أئمة العلم والدين بإمامته وبروزه في غالب هذه العلوم وخاصة الحديث والفقه .

فقد قال مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » في ترجمته : « وبرز في علم الحديث والفقه ، وتفقه بالقاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي ، وجمع وصنف » .

وقال أيضاً عن جمعه وبروزه في الحديث والفقه معاً ، فقال ما نصه :

قلت : من نظر في تواليف هذا الإمام علم محله من العلم وسعة معارفه وقد كان ناب في القضاء عن أبي عبد الله محمد بن عبدة قاضي مصر سنة بضع وسبعين ومائتين ، وترقى حاله ، فحكى أنه حضر رجل معتبر عند القاضي ابن عبدة فقال : أيش روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أمه عن أبيه ؟ فقلت : « أي الطحاوي » أنا : حدثنا بكار بن قتيبة حدثنا أبو أحمد الزبيري حدثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي عبيدة عن أمه عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ليغار للمؤمن فليَغر » . وحدثنا به إبراهيم بن أبي داود حدثنا سفيان بن وكيع عن أبيه عن سفيان موقوفاً . فقال لي الرجل : تدري ما تقول وما تتكلم به ؟ قلت : ما الخبر ؟ قال : رأيتك العشية مع الفقهاء في ميدانهم ، ورأيتك الآن في ميدان أهل الحديث ، وقل من يجمع ذلك ، فقلت : هذا من فضل الله وإنعامه » انتهى .

ولذلك نجد غالب كتبه جامعة بين المرويات الحديثية المرفوعة منها والموقوفة وبين آرائه الفقهية النفيسة .

ويُذكر الإمام الطحاوي كثيراً كإمام من أئمة الفقه وعلم من أعلام المذهب الحنفي حتى كادت شهرته في الفقه تغطي على مكانته الرفيعة في الحديث وعلومه .

وأيضاً كتبه الجامعة « للحديث والفقه » يصنفها الكثير في علم الفقه .

مع أن مكانته العظمى ومرتبته العليا في الحديث وعلومه لا تقل عن مقامه الرفيع في الفقه .

ولهذا السبب حرم الناس وخاصة طلبة العلم ومحبوا الحديث والسنة من الإستفادة من عامة كتب ومرويات الإمام الطحاوي رحمه الله ، ومن هنا وجدت الحاجة الماسة إلى إفراد مرويات الإمام الطحاوي الحديثية من كتبه الموجودة : خدمة للسنة النبوية المطهرة ، وإيفاء بحق هذا الإمام الجليل ، وتسهيلاً لطلبة العلم ومحبي الحديث الشريف .

فقام فضيلة العلامة المحدث المحقق الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي جزاه الله خيراً وزاده توفيقاً وهو من أرشد أصحاب الإمام الحافظ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله بجمع جميع مرويات الإمام الطحاوي من كتبه المتفرقة الموجودة وإخراجها في كتاب واحد مرتبة ومخرجة ومنسقة .

وقد بلغت بفضل الله تعالى المرويات الحديثية المرفوعة : (١٠٣٨٠) عشرة آلاف وثلاثمائة وثمانون حديثاً بحذف المكرر منه ، وسميناه « مسند الإمام الطحاوي » وقد بين الشيخ القاسمي في مقدمته : منهجه وعمله في إخراج هذا المسند المبارك وبعض الملاحظات العلمية الهامة المتعلقة به .

ولاقتضاء المقام وللحصول على البركة والرحمة من الباري سبحانه ، وإيضاحاً لبعض الحقيقة : رأيت أن أتشرف بعرض شيء من حياة هذا الإمام النبيل الجليل خاصة فيما يتعلق بخدمته للسنة المطهرة والحديث الشريف لمناسبته بهذا السفر الجليل المبارك .

وأبدأ بذكر كلام مؤرخ الإسلام الإمام الحافظ الذهبي في ترجمته الحافلة في « تذكرة الحفاظ » حيث قال ما نصه : « الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي و« طحا » من قرى مصر .

سمع : هارون بن سعيد الأيلي وعبد الغني بن رفاعة ويونس بن عبد الأعلى وعيسى بن مثرود ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وبحر بن نصر وطبقتهم .

روى عنه : أحمد بن القاسم الخشاب وأبو الحسن محمد بن أحمد الأخميمي ويوسف الميانجي وأبو بكر بن المقرئ والطبراني وأحمد بن عبد الوارث الزجاج وعبد العزيز بن محمد الجوهري قاضي الصعيد ومحمد بن بكر بن مطروح وآخرون .

خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين فتفقه بالقاضي أبي خازم وبغيره ...

قال أبو إسحاق الشيرازي في الطبقات : انتهت إلى أبي جعفر رياسة أصحاب أبي حنيفة أخذ العلم عن أبي جعفر بن أبي عمران وأبي خازم القاضي وغيرهما ...

قلت : صنف أبو جعفر في اختلاف العلماء وفي الشروط وفي أحكام القرآن العظيم وكتاب معاني الآثار ، وهو ابن أخت المزني قال ابن يونس : مات أبو

جعفر في مستهل ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة عن بضع وثمانين سنة » انتهى ما في « التذكرة » .

قلت : والمزني هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني الإمام الفقيه الجليل القدوة ، وهو أفقه أصحاب الإمام الشافعي وأحدُّهم ذكاء . وكان خال الإمام الطحاوي وقد تفقه عليه في نشأته ولذلك كان شافعياً - ثم بعد ذلك تحول حنفياً - ونقلت في ذلك قصص مختلفة ذكرها أصحاب التواريخ وبسط فيه الكوثري أيضاً في « الحاوي » نتركها روماً للإختصار .

وقال الكوثري في « الحاوي » : قال البدر العيني في نخب الأفكار : قال السمعاني : « ولد الطحاوي سنة تسع وعشرين ومائتين وهو الصحيح ، وقال أبو سعيد بن يونس : قال الطحاوي : ولدت في سنة تسع وعشرين » .

وقال ابن خلكان : « وكانت ولادته سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وقال أبو سعيد السمعاني : ولد سنة تسع وعشرين ومائتين وهو الصحيح . وزاد غيره فقال : ليلة الأحد لعشر خلون من ربيع الأول » .

وقال ابن كثير : « أبو جعفر الطحاوي نسبة إلى قرية بصعيد مصر الفقيه الحنفي صاحب المصنفات المفيدة والفوائد الغزيرة ، وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة وهو ابن أخت المزني ... وذكر أبو سعيد السمعاني أنه ولد في سنة تسع وعشرين ومائتين ، فعلى هذا يكون قد جاوز التسعين والله أعلم » .

هكذا اقتصر ابن كثير على هذا الميلاد كما فعل ابن نقطة الحافظ في « التقييد لمعرفة رواة المسانيد » وذكر أن مولده : سنة تسع وعشرين ومائتين .

وقال الإمام الحافظ الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي في مقدمة « أماني الأحبار » عن ميلاده بعدما نقل الاختلاف فيه : وخلاصة المرام : على الصحيح المعتبر : أن ولادته : مصطفى (٢٢٩ هـ) . ومدة عمره : محمد (٩٢) ، ووفاته : محمد مصطفى (٣٢١ هـ) ، انتهى .

وقال البدر العيني : « فعلى هذا كان عمر الطحاوي حين مات أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح : سبعاً وعشرين سنة ، لأن البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين .

وكان عمره حين مات مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح : اثنين وثلاثين سنة ، لأن مسلماً مات في سنة إحدى وستين ومائتين - وشاركه الطحاوي في روايته عن بعض شيوخه - .

وكان عمره حين مات أبو داود صاحب السنن ستاً وأربعين سنة ، لأن أبا داود مات في سنة خمس وسبعين ومائتين ، وشاركه أيضاً في روايته عن بعض شيوخه .

وكان عمره حين مات أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي صاحب الجامع : خمسين سنة ؛ لأن الترمذي مات في سنة تسع وسبعين ومائتين .

وكان عمره حين مات أحمد بن شعيب بن علي النسائي : أربعاً وسبعين سنة ، لأن النسائي مات في سنة ثلاث وثلاثمائة ، وشاركه أيضاً في روايته ، وروى الطحاوي عنه أيضاً .

وكان عمره حين مات محمد بن يزيد بن ماجه صاحب السنن : أربعاً وأربعين سنة ، لأن ابن ماجه مات في سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، وشاركه أيضاً في روايته عن بعض شيوخه .

وكان عمره حين مات الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : اثنتي عشرة سنة ، لأن أحمد مات سنة إحدى وأربعين ومائتين .

وكان عمره حين مات يحيى بن معين : أربع سنين ، لأن يحيى بن معين مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين . وهذا كله على القول الصحيح : إن مولده سنة تسع وعشرين ومائتين ...

فهكذا كما رأيت قد عاصر الطحاوي هؤلاء الأئمة الحفاظ الكبار وشارك بعضهم في روايتهم ، فإنه من جملة مشايخ الطحاوي : هارون بن سعيد الأيلي وقد روى عنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . انتهى .

وقد أثنى على الإمام الطحاوي كثير من أئمة العلم والحديث والتاريخ . ونذكر نبذة يسيرة من ذلك عن « الحاوي » للكوثري لاختصاره : « قال البدر العيني في نخب الأفكار (ص ١٣) : أما الطحاوي فإنه مجمع عليه في ثقته وديانته وأمانته ، وفضيلته التامة ، ويده الطولى في الحديث وعلله وناسخه ومنسوخه ، ولم يخلفه في ذلك أحد ، ولقد أثنى عليه السلف والخلف ، فقال أبو سعيد بن يونس في ترجمته في تاريخ العلماء المصريين : كان الطحاوي ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله ، وكذا قال الحافظ ابن عساكر ، وقال مسلمة بن القاسم القرطبي في الصلة : كان ثقة جليل القدر فقيه البدن عالماً باختلاف العلماء بصيراً بالتصنيف . ثم ذكر كلمة عن ابن الأحمر وستتحدث عنها ، وقال حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر : كان الطحاوي كوفي المذهب وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء . وفي تاج التراجم: قال ابن عبد البر في كتاب العلم : كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم ، مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء ، وقال الحافظ السمعاني : كان الطحاوي ثقة ثبتاً . وقال ابن الجوزي في المنتظم : كان الطحاوي ثبتاً فهماً فقيهاً عاقلاً من طحا

قرية في صعيد مصر ، وكذا قال سبطه في مرآة الزمان ، ثم قال : واتفقوا على فضله وصدقه وزهده وورعه ، وقال الذهبي في تاريخه الكبير : الفقيه المحدث الحافظ أحد الأعلام ، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً ، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ، في ترجمة الطحاوي : وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة . اهـ . وقال الصلاح الصفدي في الوافي : كان ثقة نبيلاً ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف بعده مثله . اهـ . وقال اليافعي : برع في الفقه والحديث وصنف التصانيف المفيدة. اهـ . وقال السيوطي : الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة وكان ثقة ثبتا فقيهاً لم يخلف بعده . اهـ .

وقال البدر العيني بعد أن ذكر نصوص كثير ممن أثنوا على الطحاوي : « ولقد أثنى عليه كل من ذكره من أهل الحديث والتاريخ كالطبراني وأبي بكر الخطيب وأبي عبد الله الحميدي والحافظ ابن عساكر وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين كالحافظ أبي الحجاج المزي والحافظ الذهبي وعماد الدين بن كثير وغيرهم من أصحاب التصانيف ولا يشك عاقل منصف أن الطحاوي أثبت في استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية ، وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره سناً أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح والسنن لأن هذا إنما يظهر بالنظر في كلامه وكلامهم ، ومما يدل على ذلك ويقوي ما ادعيناه تصانيفه المفيدة الغزيرة في سائر الفنون من العلوم النقلية والعقلية ، وأما في رواية الحديث ومعرفة الرجال وكثرة الشيوخ : فهو كما ترى إمام عظيم ثبت ثقة حجة كالبخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح والسنن . يدل على ذلك اتساع روايته ومشاركته فيها أئمة الحديث المشهورين كما ذكرناهم » . انتهى .

ونكتفي بهذا القدر الذي ذكرنا فيه كلاماً شافياً فيما يتعلق بمكانة الإمام الطحاوي في الحديث الشريف وعلومه وثناء أئمة الحديث والعلم عليه .

ويسعدنا أن نقدم للعالم الإسلامي وعلمائه ومحدثيه ومحبي الحديث النبوي الشريف لأول مرة هذا السفر المبارك من مجموع أحاديث المصطفى ﷺ من مرويات الإمام الحافظ المحقق الفقيه العلامة الجليل أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى والمسمى بـ: « **مسند الإمام الطحاوي** »

وهو كما ذكرنا يشتمل على ١٠٣٨٠ حديثاً مرفوعاً بحذف المكرر .

وسيأتي مستقبلاً إن شاء الله مجموع آخر يشتمل على « المراسيل والموقوفات » من مرويات الإمام الطحاوي رحمه الله ، وأيضاً العمل جار في إخراج معجم خاص برجال الطحاوي .

كما أننا نعزم على إخراج نسخة مصححة بعد المقارنة بين عشرات النسخ المخطوطة والمطبوعة لتأليف الإمام الطحاوي البديع النادر : « شرح معاني الآثار » مع الرد على استدراكات الإمام البيهقي التي أوردها في « معرفة السنن والآثار » على « شرح معاني الآثار » بتوفيق الله وفضله .

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لتكميل الأعمال المذكورة بكتب الإمام الطحاوي وغيرها . بكل خير وعافية وسهولة ، وخاصة « الموسوعة الحديثية لمرويات الإمام أبي حنيفة » التي نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لتكميلها في أقرب فرصة بفضله وكرمه . آمين .

ولا يفوتنا هنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع من ساعدونا وأعانونا بأي صورة في إنجاز هذا المشروع المبارك « مسند الإمام الطحاوي » وخاصة فضيلة الشيخ

الفاضل علي مصطفى الذي كان لإعانته في المراحل الأولى من جمع وصف هذا الكتاب وانتساخ بعضه أثر كبير في تسهيل العمل .

وكذلك فضيلة الشيخ العلامة الدكتور سعيد أحمد عناية الله مدرس الحديث والتفسير في مركز العلم : « المدرسة الصولتية » العامرة بمكة المكرمة الذي كانت إعانته المتكررة ومساعداته المستمرة المختلفة لها أعظم الأثر في إنجاز هذا العمل المبارك .

وكذا فضيلة الشيخ الفاضل المفتي شاهد محمود لمساعداته الدائمة وتشجيعه لنا معنوياً وعملياً في نواحي شتى جزاه الله عنها خير الجزاء .

ولا ننسى خاصة أخانا الفاضل الموفق الأخ عبده بازي الذي اعتنى بصف هذا الكتاب وجمعه واهتم بتصحيحه بكل انبساط وتقدير لأهمية هذا الكتاب .

فجزى الله جميع هؤلاء وغيرهم ممن أعانوا وساعدوا في هذا العمل القيم بأي شكل خير الجزاء في الدنيا والآخرة .

نسأل الله سبحانه وتعالى الجواد الكريم أن يرزق هذا المجموع المبارك « مسند الإمام الطحاوي » القبول لديه ، ويوفق عباده للاستفادة منه ويجعله ذخراً لنا وسبباً وذريعة للقرب إليه ، ويرزقنا في جميع أعمالنا الإخلاص والسداد ، ويوفقنا دائماً لما يحبه ويرضاه ، ويكرمنا بحبه وحب رسوله ﷺ مع الطاعة له ولرسوله ﷺ في جميع الأحوال بفضله وكرمه وإحسانه آمين .

وصلى الله تعالى على خير خلقه وخاتم أنبيائه وسيد رسله سيدنا وحبيبنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبارك وسلم تسليماً كثيراً .

كتبه الفقير إلى رحمة ربه الكريم

عبد الحفيظ ملك عبد الحق المكي

مكة المكرمة - الخميس - ٦ رجب ١٤٢٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الهدى وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فإن خدمة السنة واجب إسلامي عظيم ، وهي أمانة في أعناق علماء هذه الأمة ، وقد قيض الله لذلك حفاظاً عارفين وجهابذة عالمين وصيارفة ناقدين ، ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، فدونوا السنة وصنفوا التصانيف وتنوعوا فيها ، فمنها الجامع ، ومنها المسند ، ومنها السنن ، ومنها المعجم ، ومنها الأجزاء ، ومنها المستخرجات ، ومنها المستدركات ، ونحو ذلك .

والإمام الحافظ الكبير أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الحنفي المتوفى سنة ٣٢١ هـ أحد هؤلاء الأعلام الكبار الذين خدموا علم الحديث الشريف ، ونفع الله سبحانه وتعالى الخلق بهم سلفاً وخلفاً .

وكان أحد أفذاذ الرجال من حفاظ الحديث وأئمة الرواية الذين جمعوا السنة وتكلموا على الرجال والإسناد ، وبجانب ذلك كانت شخصيته الفذة قد بلغت مرتبة الإجتهاد في الفقه ، فجمع بين الرواية والدراية ، وبرع في الفقه والحديث ، وصنف التصانيف البديعة والكتب المفيدة لكلا الموضوعين التي سارت بها الركبان وتناقلها الثقلان .

بيد أن الأحاديث التي أوردها في كتبه كانت مفرقة ومدمجة بالمباحث الفقهية والمشكلات الحديثية ومصطلحاتها ، والباحث قد يجد صعوبة في العثور على الحديث المطلوب من هذه المصادر المتنوعة .

فكان من اللازم تيسير سنة رسول الله ﷺ لطلابها والباحثين عنها على طريقة من التنظيم والترتيب : تعين المستفيد منها إعانة تامة لهذا الهدف النبيل .

فقمت لهذه المهمة الكبرى والصعبة : بالإنتخاب من كتبه الموجودة التي أورد فيها الإمام الطحاوي رحمه الله أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيده المتصلة وهي كالتالي :

١ - شرح معاني الآثار : طبعة دار الكتب العلمية سنة ١٤١٦ هـ ، بعناية الشيخ / محمد زهري النجار .

٢ - شرح مشكل الآثار : طبعة مؤسسة الرسالة ١٤٠٨ هـ ، بعناية الشيخ المحدث / شعيب الأرناؤوط .

٣ - السنن المأثورة : طبعة دار المعرفة ، بيروت سنة ١٤٠٧ هـ ، بعناية الدكتور / عبد المعطي أمين قلعجي .

٤ - أحكام القرآن : طبعة مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي إستانبول ١٤١٨ هـ ، بعناية الشيخ الدكتور / سعد الدين أونال .

٥ - التسوية بين حدثنا وأخبرنا : طبع ضمن مجلة صوت الأمة ١٩٩٠ هـ ، بعناية الأخ الفاضل / محمد عزير شمس .

٦ - الشروط الصغير : طبعة العاني بغداد ١٣٩٤ هـ ، بعناية الدكتور/ روحي أوزجان .

٧ - الشروط الكبير : نفس الطبعة ونفس المحقق .

٨ - الرد على الكرابيسي : قد ظفرت على حديث واحد من هذا الكتاب المفقود بإحالة الزيلعي في نصب الراية ١ / ١٤١ ، من مسند عبد الله بن مسعود في وقعة ليلة الجن .

فأصبحت بفضل الله وكرمه موسوعة حديثية كبرى تشتمل على ١٠٣٨٠ حديثاً مرفوعاً بحذف المكرر .

وسميناها « **مسند الإمام الطحاوي** » .

عملي في ترتيب المسند

١ - جمعت أحاديث كل صحابي على حدة ورتبت الصحابة على حروف المعجم .

٢ - رتبت أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه المعروفة في كتب السنن ، غير أني تجنبت تكثير الأبواب تسهيلاً للطلاب والباحثين ، وأخذت ذلك من منهج أصحاب المسند الجامع ، وهي كالتالي :

١ - الإيمان - القدر .
٢ - الطهارة .
٣ - الصلاة .
٤ - الجنائز .
٥ - الزكاة .
٦ - الحج .
٧ - الصوم .
٨ - النكاح - الرضاع .
٩ - الطلاق - اللعان .
١٠ - العتق .
١١ - البيوع والمعاملات .
١٢ - اللقطة .
١٣ - المزارعة .
١٤ - الوصايا .
١٥ - الفرايض .

١٦ - الهبة .
١٧ - الأيمان .
١٨ - النذور .
١٩ - الحدود والديات .
٢٠ - الأقضية .
٢١ - الأطعمة والأشربة .
٢٢ - اللباس والزينة .
٢٣ - الصيد والذبائح .
٢٤ - الأضاحي .
٢٥ - الطب والمرض .
٢٦ - الأدب .
٢٧ - الذكر والدعاء .
٢٨ - التوبة والاستغفار .
٢٩ - الرؤيا .
٣٠ - القرآن .
٣١ - العلم .
٣٢ - السنة .
٣٣ - الجهاد .
٣٤ - الإمارة .
٣٥ - المناقب .
٣٦ - الزهد والرقائق .

٣٧ - الفتن .

٣٨ - أشراط الساعة .

٣٩ - القيامة .

٤٠ - الجنة والنار .

٣ - قد راعيت في ترتيب الأحاديث الواردة في الكتاب الواحد : ترتيب الأحاديث في كتابي الصحيح للإمامين البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى ، فأحاديث الصلاة تبدأ : بفضائل الصلاة ثم المواقيت ثم الأذان ثم ما يصلى عليه وإليه ثم التكبير وهلم جرا . وأحاديث مناقب الصحابة تبدأ : بمناقب أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، وهذا إذا كان الصحابي من المكثرين ، وأما إذا كان من المقلين : فأوردت أحاديثه على نفس هذا الترتيب بدون ذكر الأبواب .

٤ - قد حذفت من بداية السند كلمات الإتصال التي يستخدمها المصنف أثناء كلامه واستشهاده ، مثل : « وجدنا » و« إن » و« بما » وغيرها ، وبدأت السند كله بحدثنا ، وهذا إذا وجدت لفظ التحديث في كلامه ، أما إذا وجدت غيره فأثبته أداء للأمانة العلمية الملحوظة بخصوصية في علم الحديث .

٥ - والمصنف رحمه الله يذكر لفظ « مثله » إذا كان المتن واحداً أو قريباً منه .

فاللفظ الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بلفظ « مثله » إذا كان من مسند آخر : أدخلته في ذلك المسند وذكرت لفظه بعد « مثله » ما بين المعكوفتين .

٦ - والمصنف رحمه الله لا يستخدم حاء التحويل غالباً ، بل يكتفي بالواو حين الإنتقال من سند إلى سند آخر ، فأبقيته على حاله إلا إذا دعت الحاجة إليها فأضفتها .

٧ - وغالب الكتب التي اعتمدت عليها في ترتيب هذا الكتاب كانت طبعتها رديئة ، قد وقعت فيها أخطاء كثيرة في أسانيد الحديث ومتونه ، فحاولت تصحيح هذه وتدقيقها بالمقارنة بكتب الأطراف وهي : « تحفة الأشراف » للحافظ المزي رحمه الله ، و« جامع المسانيد والسنن » للحافظ ابن كثير رحمه الله ، و« إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة » للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله .

وإلى غيرها من مصادر السنة المعروفة وكتب الرجال والتراجم . فصححتها ودققتها حسب الاستطاعة . غير أن كتاب الأطراف للحافظ ابن حجر رحمه الله قد فاته كثير من أحاديث « شرح المعاني » للطحاوي ، والمحققون لهذا الكتاب لم يدققوا في تحقيق هذا الكتاب لذا فاتهم التنبيه عليه أيضاً . فاستدركت عليهم في الأحاديث المتروكة من قِبلهم في بداية التخريج .

٨ - وإذا اجتمعت عدة أحاديث مكررة سنداً ومتناً : أبقيت أجمعها سياقا وحذفت البواقي ، وأبقيت الرموز والأرقام للأحاديث المحذوفة في الهامش .

٩ - خرجت الأحاديث النبوية الشريفة تخريجاً علمياً من الكتب الستة ، والموطأ للإمام مالك رحمه الله ، والمسند للإمام الحميدي ، والمسند للإمام أحمد بن حنبل ، والمسند لأبي محمد عبد بن حميد ، والسنن للدارمي ، والصحيح لابن خزيمة .

فجل اعتمادي في التخريج على هذه الكتب بواسطة المسند الجامع .

وقلما خرَّجت من كتب أخرى : مثل الصحيح لابن حبان والمستدرك للحاكم والسنن للدارقطني وكتب الطبراني وغيرها . وقد استفدت من تعاليق شرح مشكل الآثار فجزاهم الله خيراً .

١٠ – وما أدخلت في هذا المسند : الموقوفات والمراسيل ، بل جردتها . وسنأتي بها في مجلدات مستقلة إن شاء الله .

١١ – ولم أذكر في هذا الكتاب كلام الإمام الطحاوي رحمه الله من حيث السند والرجال خوف الإطالة ، ولكني سأفردها في ضمن كتاب المعجم لرجال الطحاوي إن شاء الله تعالى .

١٢ – ورقمت الأحاديث ترقيماً تسلسلياً من أول الكتاب إلى آخره ، لتكون الإحالة عليه عند الإستفادة من الكتاب .

١٣ – وجعلت المسند على ثلاثة أبواب : الأول : مسند الصحابة ، والثاني : مسند المشهورين بالكنى من الصحابة ثم المجهولين ، والثالث : مسند النساء ، على النسق نفسه .

١٤ – واصطلحت على رموز للمصادر التي أخذت عنها واستخدمتها في بداية التخريج ، فرمزت لـ« شرح معاني الآثار » بـ: ع ، ولـ« شرح مشكل الآثار » بـ: م ، ولـ« السنن المأثورة » بـ: س ، ولـ« أحكام القرآن » بـ: ح ، ولـ« التسوية بين حدثنا وأخبرنا » بـ: ت ، ولـ« الشروط الصغير والكبير » بـ: ك ، فإذا اجتمع « شرح المعاني » و« شرح مشكل الآثار » رمزت لهما بـ: مع ، وإذا اجتمع شرح مشكل الآثار وأحكام القرآن رمزت لهما بـ : مح ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار وأحكام القرآن رمزت لهما بـ : عح ، وإذا اجتمع شرح مشكل الآثار والسنن المأثورة رمزت لهما بـ : مس ، وإذا اجتمع السنن المأثورة وأحكام القرآن رمزت لهما بـ : سح ، وإذا اجتمع السنن المأثورة وشرح معاني الآثار رمزت لهما بـ : عس ، وإذا اجتمع الشروط والتسوية رمزت لهما بـ : تم ، وإذا اجتمع شرح

معاني الآثار والشروط رمزت لهما بـ : عك ، وإذا اجتمع شرح مشكل الآثار والشروط رمزت لهما بـ : مك ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار ، وأحكام القرآن رمزت لها بـ : معح ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار والشروط رمزت لها بـ : معك ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار والسنن المأثورة رمزت لها بـ : معس ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار والسنن المأثورة وأحكام القرآن رمزت لها بـ : عسح ، وإذا اجتمع شرح مشكل الآثار والسنن المأثورة وأحكام القرآن رمزت لها بـ : مسح ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار وأحكام القرآن والسنن المأثورة رمزت لها بـ : معح س ، وإذا اجتمع شرح معاني الآثار ، وشرح مشكل الآثار و : « السنن المأثورة » رمزت لها : معس .

١٥ - وسميت كتابي هذا : بـ(**مسند الإمام الطحاوي**) لأن الأحاديث التي جاءت في هذا الكتاب مرتبة على الصحابة ، وكان حقه أن يطلق عليه : « سنن الطحاوي » و« مصنفه » كذلك ، لأن أحاديث الصحابة مرتبة على أبواب الفقه أيضاً ، وهذا الذي عملته للاختصار في الأسامي : فأصبح هذا السفر بفضل الله موسوعة حديثية لمرويات الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله مسنداً وسننا ومصنفاً .

وفي الختام أحمد الله وأشكره على أنه وفقني بفضله وكرمه لإتمام هذا العمل الموسوعي ، فما كان فيه من صواب فمن الله الملهم للصواب ، وما كان فيه من خطأ أو زلل . فما أردت إلا الخير وأستغفر الله .

وأرجو من الناظر الكريم أن يدعو لي بخير وإذا وقف على خطأ أن ينصحني .

وأسأل الله الرشاد والهدى لي ولجميع المسلمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

كتبه

لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

يوم الخميس ٢٨ / ٧ / ١٤٢٤ هـ

ترجمة الإمام الحافظ الطحاوي

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته :

هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جناب الأزدي الحجري المصري أبو جعفر الطحاوي الحنفي الفقيه الإمام الحافظ .

والأزدي بفتح الهمزة وسكون الزاي المعجمة نسبة إلى أزد بن غوث ونسبة إلى أزد بن عمران ونسبة إلى أزد الحجر ، وهي نسبة أبي جعفر الطحاوي .

والحجري بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وفي آخرها راء : نسبة إلى بطن من بطون قبيلة الأزد المعروفة .

والمصري : بكسر الميم وسكون الصاد في آخرها راء : نسبة إلى مصر ، وهي الدولة الشهيرة في الآفاق .

والطحاوي بفتح الطاء والحاء المهملتين وبعد الألف واو : نسبة إلى طحا قرية بأسفل أرض مصر ينسب إليها جماعة من العلماء .

مولده :

ولد الإمام الطحاوي رحمه الله في قرية طحا سنة ٢٢٩ هـ على أصح الأقوال .

ثناء العلماء عليه :

قد أثنى عليه العديد من العلماء ، فيقول ابن تغري في النجوم الزاهرة ٣ / ٢٣٩ : هو المحدث الحافظ أحد الأعلام وشيخ الإسلام إمام عصره بلا مدافعة في الفقه والحديث واختلاف العلماء والأحكام واللغة .

ويقول الذهبي في السير ١٥ / ٢٧ :

هو الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها .

ويقول ابن كثير في التاريخ ١١ / ١٨٦ : هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة .

ويقول ابن النديم في الفهرست ص ٢٩٢ :

كان أوحد زمانه علماً وزهداً .

ويقول البدر العيني في نخب الأفكار :

أما الطحاوي فإنه مجمع عليه في ثقته وأمانته وفضيلته التامة ويده الطولى في الحديث وعلله وناسخه ومنسوخه ولم يخلفه في ذلك أحد ، ولقد أثنى عليه السلف والخلف .

مشايخه :

قال القرشي في الجواهر ١ / ٢٧٥ :

سمع الحديث من خلق من المصريين والغرباء القادمين إلى مصر .

وتصانيفه تطفح بذكر شيوخه وجمع بعضهم مشايخه في جزء .

ويقول الإمام الكوثري رحمه الله في « الحاوي » ص ٢ :

من اطلع على تراجم شيوخ الطحاوي علم أن بينهم : مصريين ومغاربة ويمنيين وبصريين وكوفيين وحجازيين وشاميين وخرسانيين ومن ساير الأقطار ، فتلقى منهم ما عندهم من الأخبار والآثار وقد تنقل في البلدان المصرية وغير المصرية لتحمل ما عند شيوخ الرواية فيها من الحديث وسائر العلوم ، وكان شديد

الملازمة لكل قادم إلى مصر من أهل العلم من شتى الأقطار حتى جمع إلى علمه ما عندهم من العلوم ، وسمع من أصحاب ابن عيينة وابن وهب ، وخرج إلى الشام فسمع ببيت المقدس وغزة وعسقلان وتفقه بدمشق وكان يتردد إلى القضاة الواردين إلى مصر يستقي ما عندهم من العلوم ، انتهى .

وقد جمع الإمام الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي رحمه الله في تقدمة « أماني الأحبار » أسماء الشيوخ الذين روى عنهم الطحاوي في شرح المعاني وشرح المشكل والمشائخ الذين ذكر أصحاب الرجال والتاريخ بأن الطحاوي روى عنهم فبلغوا : ثمانية وتسعين .

وقد صنفت كتاباً في رجال الطحاوي جمعت فيه جميع الرواة لهذه المصادر التي أخذت عنهم هذا المسند وسميته : بـ(**المعجم لرجال الطحاوي**) .

تلاميذه :

قال الحافظ عبد الغني المقدسي في الكمال : روى عن الطحاوي خلق كثير وقد أفرد بعض أهل العلم : الذين رووا عنه بالتأليف في جزء .

مؤلفاته :

قال الحافظ الذهبي في السير ١٥ / ٣ :

من نظر إلى تآليف هذا الإمام علم محله من العلم وسعة معارفه .

وقال الكوثري رحمه الله في الحاوي ص ٣٣ :

لو كان مثل هذا العالم في الغرب لانتدب أهل الشأن لدراسة كتبه وتحقيقها رجالاً خاصة .

وأنا أكتفي هنا بسرد ما أثبته له أصحاب كتب التراجم والتاريخ من مؤلفاته مطبوعة ومخطوطة .

أولاً : الكتب المطبوعة :

١ - أحكام القرآن (في تفسير آيات الأحكام) قد حققه الدكتور سعد الدين أونال في مجلدين ولعله نصف الكتاب ، والباقي في عداد كتبه المفقودة .

٢ - شرح معاني الآثار له طبعتان الأولى : بالهند من طبعة لكهنو (١٣٠٠ - ١٣٠٢ هـ) والثانية : بالقاهرة ، مطبعة الأنوار المحمدية بعناية محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق ١٣٨٦ هـ ، ثم طبع مصوراً من نسخة الأنوار المحمدية بدار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٩ هـ مع مقدمة أماني الأحبار في شرح معاني الآثار للإمام الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي رحمه الله .

٣ - شرح مشكل الآثار : نشرت منه دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٣ هـ ما يقارب نصف الكتاب في أربعة أجزاء ، والكتاب كان مملوءا بالتحريف والأخطاء المطبعية ، ثم طبعته مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٨ هـ بتحقيق الشيخ المحدث شعيب الأرناؤوط .

٤ - السنن المأثورة : رواية أبي جعفر الطحاوي عن خاله المزني عن الإمام الشافعي رحمه الله ، طبع سنة ١٣١٥ هـ بالمطبعة الشرقية بمصر ، وطبع ثانيا بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي من دار المعرفة ببيروت ١٤٠٧ هـ ، وطبع ثالثاً بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر من دار القبلة بجدة ١٤٠٩هـ.

٥ - التسوية بين حدثنا وأخبرنا : قد طبعت ضمن مجلة صوت الأمة سنة ١٩٩٠ بتحقيق الأخ الفاضل عزير شمس . وتم طبعه ثانياً بعناية الشيخ العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله ضمن خمس رسائل .

٦ - الشروط « الصغير » : (مذيلاً بما عثر عليه من الشروط « الكبير ») نشرته رئاسة ديوان الأوقاف إحياء التراث الإسلامي بالعراق في مجلدين بتحقيق الدكتور روحي أوزجان وطبع بمطبعة العاني ببغداد ١٣٩٤هـ .

٧ - العقيدة الطحاوية : طبعت بالهند سنة ١٣١٢هـ مع شرحها لعمر بن إسحاق الحنفي المتوفي سنة ٧٧٢هـ وطبعت في قازان ١٨٩٣م وفي سكريور ١٩٠٠م وفي حلب ١٣٤٠هـ وفي بيروت ١٣٩٨هـ وعليه شروح كثيرة .

٨ - مختصر الطحاوي : نشرته لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن الهند بتحقيق الشيخ العلامة أبي الوفا الأفغاني رحمه الله وطبع بالقاهرة بمطبعة دار الكتاب العربي ١٣٨٠هـ .

٩ - الجامع الكبير في الشروط : ومنه « كتاب أذكار الحقوق والرهون » ومنه « كتاب الشفعة » نشره يوسف شاخت في سلسلة تقارير مجمع هايد برج العلمي ١٩٢٦م - ١٩٢٧ - رقم ٥٠٤ .

ثانياً : الكتب المفقودة :

١ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه .

٢ - اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين .

٣ - كتاب الأشربة .

٤ - التاريخ الكبير .

٥ - الحكايات والنوادر .

٦ - حكم أرض مكة .

٧ - الرد على أبي عبيد فيما أخطأ فيه في كتاب النسب .

٨ - الرد على الكرابيسي .

٩ - الرد على عيسى بن أبان .

١٠ - الرزية .

١١ - شرح المغنى .

١٢ - شرح الجامع الصغير .

١٣ - الشروط الأوسط .

١٤ - الشروط الكبير .

١٥ - الفرائض .

١٦ - قسم الفي والغنائم .

١٧ - المختصر الكبير .

١٨ - المختصر الصغير .

١٩ - النحل وأحكامها وصفاتها وأجناسها وما ورد فيها من خبر .

٢٠ - النوادر الفقهية .

٢١ - الوصايا .

وفاته :

توفي الإمام الطحاوي رحمه الله ليلة الخميس مستهل ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ودفن بالقرافة وله من العمر إثنان وتسعون عاماً على أصح الأقوال ، وخلف من الذرية ابناً هو علي بن أحمد بن محمد الطحاوي أبو الحسن .

مراجع الترجمة :

١ - الجواهر المضيئة ١٠٣ .

٢ - الفوائد البهية ٣٢ .

٣ - مفتاح السعادة ٢ / ٢٧٥ .

٤ - سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧ .

٥ - وفيات الأعيان ١ / ٧٢ .

٦ - طبقات الفقهاء ١٤٢ .

٧ - حسن المحاضرة ١ / ١٤٧ .

٨ - شذرات الذهب ٢ / ٢٨٨ .

٩ - تذكرة الحفاظ للذهبي .

١٠ - الحاوي في سيرة الطحاوي للكوثري .

١١ - مقدمة أماني الأحبار للكاندهلوي وغيرها .

الاستدراك الأول حول كتاب السنن المأثورة

قد كتب فضيلة المحدث المحقق الشيخ خليل إبراهيم ملا خاطر حفظه الله في تقدمة تحقيقه لكتاب السنن المأثورة بعنوان : « من مؤلف كتاب السنن ؟ » بحثاً رد فيه على الإمام المحقق الجليل الشيخ محمد زاهد الكوثري والإمام الحافظ الشيخ العلامة محمد يوسف الكاندهلوي رحمهما الله بسبب قولهما : إن الأحاديث المروية عن الشافعي بطريق الطحاوي هي من جمع الطحاوي رحمه الله . وادعى أن الطحاوي راو محض وأما التأليف والجمع والتدوين فكله للإمام الشافعي وليس للطحاوي نصيب في ترتيب هذا الكتاب بل إنه مجرد راوية له فقط .

واستشهد بدلائل لا تثبت شيئاً مما ادعاه إلا الغمز والطعن على مشائخ علماء الإسلام وحاول بمقالته هذه الابتكار في الباب إلا أن نصوصه ترد عليه وهو لا يدري .

وها أنا أرد عليه من كل الجوانب التي أتى بها في هذا البحث بعون الله وتوفيقه وفيه مباحث :

المبحث الأول : فيما ذهب إليه مشائخنا رحمهم الله وما هو الحق والصواب في هذا الباب ، فقد ذكر الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله في الحاوي ص ٦ : قد جمع مشائخ الطحاوي في جزء واحد عبد العزيز بن أبي طاهر التميمي ، فمن شيوخه خاله المزني ، وقد سمع منه كثيراً وروى عنه سنن الشافعي . قال ابن يونس : سمع الطحاوي من خاله المزني كثيراً ، وروى عنه مسند الشافعي ، قال العيني : قلت : وروايته عنه كثيرة في تصانيفه ولاسيما في معاني الآثار ، وإن غالب من يروي مسند الشافعي إلى يومنا هذا يروون من طريقه ، انتهى .

أقول : إن الأحاديث المروية عن الشافعي بطريق الطحاوي هي من جمع الطحاوي ، من مسموعاته من المزني ، عن الشافعي رضي الله عنه ، فيعرف هذا المجموع بسنن الشافعي وسنن الطحاوي ، انتهى كلام الإمام الكوثري .

وقال في موضع آخر من « الحاوي » ص ٤٠ : وله (الطحاوي) كتاب سنن الشافعي جمع فيه ما سمعه من المزني من أحاديث الشافعي عرفاناً لجميله ، والشافعية يروون تلك الأحاديث بطريقه ، انتهى .

وقال في « المقالات » ص ٤٧٣ نحوه .

وقد نقل الإمام الشيخ العلامة محمد يوسف الكاندهلوي رحمه الله في مقدمة « أماني الأحبار » كلامه المذكور ثم سكت عليه .

وهذان قد اعترض عليهما الشيخ ملا خاطر . وإني أضيف إليهما كلاما لمحدث آخر أيضاً .

فقد قال الشيخ المحدث المحقق شعيب الأرناؤوط حفظه الله في مقدمة تحقيقه لشرح مشكل الآثار ١ / ٨٣ - ٨٤ : « سنن الشافعي » جمع فيه الطحاوي مسموعاته من خاله المزني ، عن الشافعي سنة ٢٥٢هـ .

ورواه عن الطحاوي ثلاثة من الحفاظ ... ومع أن صنيع الإمام الطحاوي في هذا التأليف هو نقل أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله ، فإنه لم يخله من تعقبات ونقدات ... ثم ذكر أمثلة التعقبات من كتاب السنن . انتهى (وانظر أمثلة الزيادات في آخر البحث) .

وخلاصة هذه النصوص وما نهج إليه مشايخنا وما يأتي فيما بعد : أن الزيادات على عمل المصنف ينسب الجمع بسببها إلى من زاد ، فإن الأمر مشترك

بين شخصين ، بين شخص صنف الأصل ، وبين شخص جاء بعده وروى عنه ثم دون ثانيا بما عنده من الزيادات فينسب الكتاب إلى الأول نظراً إلى الأصل ، وينسب إلى الثاني إضافة إلى التدوين الثاني ، وهذا معنى قوله السابق : « فيعرف هذا المجموع بسنن الشافعي ، وسنن الطحاوي » .

ويوجد له نظائر في كتب الحديث يحمل عليها عند الاختلاف حسب قاعدة : « حمل النظير على النظير » .

مثاله : « الموطأ » – صنفه الإمام مالك رحمه الله وروى عنه الإمام محمد رحمه الله وزاد عليه من عنده فدون ثانياً ، فينسب الكتاب إلى الإمام مالك رحمه الله نظراً إلى الأصل ، وينسب إلى الثاني نظراً إلى التدوين الثاني .

والمثال الثاني : « كتاب الآثار » صنفه الإمام أبو حنيفة رحمه الله وروى عنه الإمام محمد رحمه الله وزاد عليه من عنده فدون ثانياً ، فينسب الكتاب إلى الأول نظراً إلى الأصل ، وينسب إلى الثاني نظراً إلى التدوين الثاني . وقد غلب عليه التدوين الثاني حتى يقال : أخرجه محمد في موطئه وفي آثاره .

وأحاديث هذا الكتاب (السنن المأثورة) مفرقة في كتب الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله ، فيقول المخرج لحديث وقع في السنن المأثورة وهو في جميع كتبه أيضاً : أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، وشرح مشكل الآثار ، وأحكام القرآن ، والسنن المأثورة .

والتدوين الثاني له أهمية كبرى في ترتيب أصل الكتاب وتهذيبه كما سيأتي فلا يُصنَّف جامع هذا الكتاب وراويه في صفوف عامة الرواة كما يدعي صاحب هذه المقالة فيقول بعد كل دليل يذكره : « يثبت بهذا : أن الطحاوي راو محض » .

سبحان الله كيف يدعي هذا أما فتح الكتاب ، أو لم يراجع الزيادات والتعقبات والنقدات التي أضافها الطحاوي ؟ ألم يفهم معنى قوله : « راوٍ محضٍ » ، ألمثل هذا يقال هكذا ؟ إذن فلابد أن يكون الإمام محمد رحمه الله في كتابيه (« الموطأ » و « الآثار ») « راوٍ محض » ، وهذا ما ينكره البله والصبيان ، وهو خلاف الواقع المشهور بين طلبة العلم والحديث كما لا يخفى .

المبحث الثاني : في سرد بعض النقول لإثبات بعض ما ادعيت في التوضيح السابق .

لقد قلت في التوضيح السابق من المبحث الأول : « إن الزيادات على عمل المصنف : ينسب الجمع بسببها إلى من زاد » .

فيقول الخوارزمي في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد بن خلى أبو بكر الكلاعي صاحب المسند من جامع المسانيد ٢ / ٣٩٢ : هذا المسند ينسب إلى أحمد بن محمد ابن خالد بن خلي ، والظاهر أنه يرويه عن أبيه عن جده عن محمد بن خالد الوهبي ، وإنما جمعه محمد بن خالد الوهبي ، ورواه عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، ورواه عنه خالد بن خلي ، وعنه ابنه محمد ، وعنه ابنه أحمد بن محمد بن خالد بن خلي . فلهذا ينسب إليه بحكم الرواية لا بحكم الجمع ، لأنه ليس فيه حديث من غير رواية محمد ابن خالد الوهبي ، لو كان من جمع أحمد بن محمد بن خالد لورد فيه حديث برواية محمد بن خالد الوهبي والله أعلم .

فقوله : « لو كان من جمع أحمد بن محمد بن خالد ... إلخ » يدل على أن هذا المسند صنفه محمد بن خالد الوهبي ، وروى عنه بوسائط أحمد بن محمد بن خالد ، ثم إن الكتاب ينسب إلى هذا الراوي بسبب الرواية المحضة . لا بسبب الجمع ، لأن جامع الكتاب لابد أن تكون فيه زيادات من عنده من غير طريق المصنف .

ويظهر من هذا النص ثلاثة أمور : الأول : الراوي المحض : والمراد منه الذي يروي الكتاب بدون الزيادات من عنده من غير طريق المصنف (وهذا أحيانا ينسب إليه الكتاب أيضاً كما ذكر الخوارزمي) . والثاني : الجامع للكتاب وهو الذي يروى الكتاب بزيادات من غير طريق المصنف ، وهذا هو الذي نحن بصدده

(والمفروض أن لا يكون أي حرج في نسبة الكتاب إليه كما هو حال « الموطأ » و« الآثار » حسبما مر ذكره) .

والثالث : المصنف للكتاب الأصل ولا نزاع فيه لنسبة الكتاب إليه .

ويقول الإمام العلامة الحافظ علي القاري في مقدمة شرحه على الموطأ « مخطوط » : وقد وجدت بخط الأستاذ المرحوم الشيخ عبد الله السندي في ظهر هذا الكتاب : إنه موطأ مالك بن أنس برواية محمد بن الحسن وهو مشكل ، إذ يروي الإمام محمد فيه من غير طريق الإمام مالك أيضاً كالإمام أبي حنيفة وأمثاله ، ولعله نظر إلى الأغلب . انتهى .

فقوله : « مشكل » هذا رد بليغ على من يعد الإمام محمد رحمه الله راويا محضاً للكتاب وينسبه إلى أصل المصنف ، وسببه أن فيه زيادات من غير طريق المصنف ، والنسبة إلى المصنف تحتاج إلى تأويل كما أوله القاري ، ويتلخص من هذا : أن الكتاب كما ينسب إلى أصل المصنف كذلك ينسب إلى الراوي الذي زاد فيه من عنده من غير طريق المصنف أيضاً .

وقد قلت في التوضيح السابق من المبحث الأول : « ويوجد له نظائر ... ومثاله الموطأ » – وأنا اكتفي فيه على ما قاله العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في مقدمته على التعليق الممجد على موطأ محمد . ص ٢٦ – ٢٧ : إنه . موطأ مالك – من رواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف ، وشيخ الإمام الشافعي ، وقد أتقن روايته عن شيخه مالك ، وأضاف بعد روايته أحاديث الباب بيان مذهبه في المسألة موافقاً أو مخالفاً ، وبيان مذهب شيخه الإمام أبي حنيفة فيها وموافقته له أو مخالفته ، وبيان مذهب شيخه الإمام مالك أحياناً ومذهب عامة فقهائنا أيضاً .

ويعقب في كثير من الأبواب ببيان معنى الحديث وتوجيهه ، وما يستحسنه أو يستحبه أو يكرهه من وجوه المسألة ، وقد يفصل تفصيلاً وافياً الأقوال والفروق بين مذهبه ، ومذهب شيخه الإمام أبي حنيفة أو مذهب شيخه الإمام مالك ، ويبين أحوال المسألة وأحكامها كما في الباب (١٨): (باب الوضوء من الرعاف) وقد يسوق تائيداً لما ذهب إليه مخالفاً جملة أحاديث في الباب عن غير مالك عن أبي حنيفة وغيره . وذكر في بعض الأبواب ١٦ ستة عشر حديثاً من غير طريق مالك كما في الباب (٥) (باب الوضوء من مس الذكر) تأئيداً لمذهبه من عدم نقض الوضوء بمسِّه ، وهذا عدد كبير جداً في الباب .

وقد يورد في بعض الأبواب لتأيئد مذهبه : ستة أحاديث أو سبعة أحاديث أو أكثر أو أقل من غير طريق مالك أيضاً كما تراه في الباب ١٧ (باب الاغتسال يوم الجمعة) ، وهذا عدد كبير في الباب أيضاً .

ولكثرة ما رواه من الأحاديث فيه ، من غير طريق مالك ولكثرة ما ذكره فيه أيضاً من اجتهاده وفقهه وفقه أبي حنيفة وغيره في كل باب تقريباً ، ومذاهب بعض الصحابة في بعض الأبواب اشتهر هذا الكتاب باسم (موطأ الإمام محمد) ولا غرابة في ذلك ، إذ لم يكن (موطأ محمد) مجرد كتاب يروى بحروفه كما سمعه راويه من مؤلفه دون زيادة أو تعليق أو استدراك ، بل هو كتاب فيه فقه الإمام محمد وفقه شيخه الإمام أبي حنيفة ، وفقه عامة أصحابنا الحنفية قبل الإمام محمد ، ومذاهب بعض الصحابة ، ومناقشته أيضاً لما ذهب إليه مالك أو غيره - فهو مدونة من فقه أهل الحديث والإجتهاد والرأي في الحجاز والعراق ، مع الموازنة بين تلك الآراء والمذاهب في المسألة ، وهذه ميزة غالية جداً عند من يدركها ويعرف قيمتها ، فلا غرابة أن يضاف (الموطأ) هذا إلى راويه ، لأنه من طريقه

يروى ، ولأنه أضاف إليه أحاديث كثيرة وأدخل فيه علماً زائداً غير قليل ، يتصل بفقه الحديث وأحكام الباب ومقابلة الإجتهاد بمثله ، انتهى بلفظه .

وقد قلت في التوضيح السابق من المبحث الأول : « ومثاله الثاني كتاب الآثار .. إلخ » .

يقول الحافظ ابن حجر الشافعي في تقدمة تعجيل المنفعة ص ١٩ – قوله : « وكذلك مسند أبي حنيفة توهم أنه جمع أبي حنيفة ، وليس كذلك ، والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو « كتاب الآثار » التي رواها محمد بن الحسن عنه ، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى » ، انتهى .

وقال في نفس المقدمة بعد ورقة ص ٢١ ما نصه : « ثم أتتبع ما في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن فإني أفردته ... إلخ » .

انظر فهما نصان للحافظ ، ففي الأول : تصريح بأنه من تصنيف الإمام أبي حنيفة رحمه الله برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وفي الثاني : نسبه الحافظ للإمام محمد رحمه الله .

وقال الشيخ العلامة المحدث المحقق المفتي مهدي حسن الكيلاني في مقدمة « قلائد الأزهار شرح كتاب الآثار » – ص ٣ – : وقد ظهر من هذا كله أن كتاب الآثار ألفه الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، ورواه عنه أصحابه ، ومع هذا ينسب إليهم لا إليه عند أهل العلم ، يقولون : كتاب الآثار لمحمد ، وكتاب الآثار لأبي يوسف، وكتاب الآثار لزفر ، وكتاب الآثار لحسن بن زياد ، فهذا كما في موطأ مالك يقال موطأ مصعب ، وموطأ يحي ، وموطأ محمد بن الحسن ، ينسب إليهم مجازا بسبب

روايتهم عنه ، لأنهم زادوا فيه من الآثار عن غيره أيضاً لتأييد قوله : أو لتأييد أقوالهم احتجاجاً على الإمام مالك ، وفي آثار الإمام محمد أيضاً زيادة بيان مذهبه ومذاهب شيخه ومخالفته فيما خالفه فيه ، بقوله وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وقوله : وبه كان يأخذ أبو حنيفة ولا نأخذ به بل نأخذ بقول فلان مثلاً ، فزاد في الكتاب باب بيان اجتهاداته ، وصار الكتاب مفيداً ، ونسب إليه كما نسب إليه الموطأ بهذا السبب والله أعلم .

تنبيه مهم : يقول الشيخ المحدث ولي الله الدهلوي رحمه الله صاحب حجة الله البالغة في مقدمة المصفى شرح الموطأ ص ٣ بالفارسية : واز أئمة فقه امروز ، هيج كتابي كـ خود إيشان تصنيف كرده باشند بدست مردما ن نيست إلا موطا .

ومعناه بالعربية : لا يوجد كتاب حديث صنفه أئمة الفقه في أيدي الناس سوى الموطأ .

وقال الشيخ المحدث الشاه عبد العزيز الدهلوي رحمه الله في بستان المحدثين ٢٧ - ٢٨ بالفارسية فائدة مهمة : بايد دانست كه از تصانيف أئمة اربعة رحمهم الله در علم حديث امروز دردست مردم ازغير موطا موجود نيست ومسانيد ائمة ديكر كه در عالم مشهور است خود ايشان بتصنيف أن نيرداخته اند بلك ديكران بعد إيشان أمده مرويات راجمع نموده اند ومسند فلان مسمى كرده .

ومعناه بالعربية : اعلم أنه لا يوجد مصنف حديث من مصنفات الأئمة الأربعة في أيدي الناس سوى الموطأ ، والمسانيد التي اشتهرت وهي من غير الأئمة الأربعة لم يصنفوها بأنفسهم ، بل جمع مروياتهم بعض من جاء بعدهم ثم نسبوا هذه المسانيد إليهم .

قلت : فهذا النص وأمثاله تدل على أن الأئمة الأربعة سوى الإمام مالك رحمه الله ليست لهم تصانيف مستقلة في الحديث ، بل هي من إملائهم لأحاديثهم على تلاميذهم ، ثم جمع تلاميذهم أحاديثهم أو روى عن تلاميذهم أشخاص آخرون ثم حدث في طبقة من الرواة الجمع لمروياتهم .

فهذا الجمع والتدوين إما من قبل من تلقوهم مباشرة كأبي يوسف القاضي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وحماد بن أبي حنيفة ، والحسن بن زياد اللؤلؤي ، فإنهم رووا عن الإمام أبي حنيفة مباشرة بدون واسطة ، ثم جمعوا أحاديثه رحمه الله .

وإما من قبل من رووا عنه بالوسائط ، كالحافظ الحارثي ، والحافظ ابن عدي، والحافظ ابن منده ، والحافظ ابن عقدة ، والحافظ الدارقطني ، والحافظ ابن شاهين ، والحافظ أبي نعيم ، والحافظ ابن عساكر وغيرهم .

فإنهم جمعوا أحاديثه رحمه الله ورووا عنه بالوسائط .

هكذا حال الإمام الشافعي رحمه الله في إملائه أحاديثه على تلاميذه من الربيع بن سليمان المرادي ، والمزني ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم وغيرهم ، رووا عنه مباشرة ولم يثبت أنهم جمعوها - وغالب أحاديثه مفرقة ضمن كتبه الفقهية والأصولية وغيرها ، ويوجد لأحاديثه مجموعات بعضها استخرجت من هذه المصادر ، وبعضها من إملائه على تلاميذه ، فالتي استخرجت من هذه المصادر هي مجموعة المسند : يقول الحافظ في المعجم المفهرس ص ٣٩ : وهو عبارة عن الأحاديث التي وقعت في مسموع أبي العباس الأصم على الربيع بن سليمان ، من كتاب الأم والمبسوط ، التقطها بعض النيسابوريين من الأبواب ، انتهى .

والثانية : مجموعة الأحاديث المخرجة من مختصر المزني .

ذكرها الحافظ في المعجم المفهرس ٤٠ بأسانيده إليه .

والمجموعة التي أملاها الشافعي رحمه الله على تلاميذه ، هي السنن المروية عن الشافعي برواية ابن عبد الحكم ، ذكرها الحافظ في المعجم المفهرس ٤٠ بإسناده إليه - ولم أقف على هذا الكتاب والذي يغلب علي الظن أن الجامع لهذا الكتاب هو ابن عبد الحكم ، وهذا الكتاب غير كتاب السنن المأثورة الذي نحن بصدده .

والمجموعة الثانية التي أملاها الشافعي رحمه الله على تلميذه : هو السنن المأثورة عن الشافعي رواية المزني هكذا ذكره الحافظ في المعجم ٤٠ - وقد ذكره بروكلمان في التاريخ ٢٩٣ في مؤلفات الإمام الطحاوي ، وفي الملحق ٣٠٤ وصفه بأنه من رواية الطحاوي .

والحاصل أن الأئمة الثلاثة إذ لم تكن لهم تصانيف مستقلة في الحديث فهي من إملائهم على تلاميذهم ، كما يصرح المزني في هذا الكتاب بلفظ : « أملى علينا الشافعي رحمه الله » .

ثم بعد الإملاء زيدت روايات من غير طريق الشافعي والمزني ، وتعقبات ونقدات / وتجزئة هذا الكتاب ، وهذه كلها من جانب الطحاوي رحمه الله بلا ريب ، فهذه علامة واضحة على أن الطحاوي هو جامع الكتاب كما يوجد له نظائر كما سبق ، فالإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله هو الذي جمع مرويات الشافعي بطريق المزني رحمه الله فهو راو عن المزني وجامع ومدون لكتاب السنن المأثورة وليس « راو محض » .

وهذه الحقيقة الثابتة : بأن الطحاوي له تعقبات وتعليقات وزيادة روايات في هذا المجموع « السنن المأثورة » قد أقر بها صاحب المقالة الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر أيضاً ففي مقدمته صفحة (١٤) يقول حفظه الله ما نصه :

« ويوجد في الكتاب - وخاصة في النسخ الثلاث (ج ، ي ، ق) زيادات على كتاب السنن منها : تعليقات للطحاوي ، ومنها : زيادة أحاديث يرويها الطحاوي رحمه الله من غير طريق خاله المزني عن غير الشافعي » ، انتهى .

وقد خبط صاحب المقالة خبط عشواء بحيث جعل كتابي السنن المأثورة ، والسنن المروية عن الشافعي برواية ابن عبد الحكم واحداً .

وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل - فيقول الحافظ شمس الدين بن الجزري في « المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد » في ترجمة ابنه - : ... « جمع وصنف ورتب مسند أبيه وهذ به لبعض التهذيب ، وزاد فيه أحاديث كثيرة عن مشايخه ، ... وقال ابن عدي .. أحيا علم أبيه بمسنده الذي قرأه أبوه عليه ، خصوصاً قبل أن يقرأه على غيره وقال .... أجيب بأن الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند فكتبه في أوراق مفردة ، وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودّة ، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية .

فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته ، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله ، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله ، فسمع القطيعي من كتبه من تلك النسخة على ما يظفر به منها ، انتهى ملتقطا » .

قلت : فهذه النصوص تدل على أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله توفي قبل تبييضه والمسند كان في صورة المسودة فهذ به ورتبه وجمعه ابنه عبد الله .

وقد أوضحت بهذه النصوص والأمثلة كلام الشيخ ولي الله الدهلوي وولده الشيخ عبد العزيز الدهلوي رحمهما الله فإنه لما ثبت ما ذهبا إليه : فلا حاجة بنا إلى الرد ، لأنه لما يثبت أن الإمام الشافعي رحمه الله ليس له تصنيف مستقل في الحديث بل من إملائه على تلاميذه .

فالجامع إما أن يكون راوياً مباشراً ، وإما أن يكون راوياً بالواسطة ، ولا يمكن المراد هنا الأول ، فيتعين الثاني كما أثبتناه بالدلائل والبرهان فيما سبق .

المبحث الثالث : في الرد على ما استدل به وهي عشرة أمور : اثنان منها أقواها عنده ، والباقي متساوية في القوة والضعف ، وفي الواقع لا تسمى هذه العشرة دليلاً على ما ذهب إليه ، لأن الدعوى التي ادعاها هي : ١- « أن الإمام الطحاوي راوٍ محضٍ مثل عامة الرواة » و ٢- « الإمام الشافعي رحمه الله مصنف لهذا الكتاب » ، ونحن لا ننكر الثانية وهذه لا تثبت الأولى ، فالذي يثبت به الثانية هو دليلنا .

والذي أتى به لإثبات أن الطحاوي : « راوٍ محض » كلها تثبت « أنه راوٍ » فالدعوى : أنه « راو محض » ، والدليل : أنه « راو » فالدليل عام ، والدعوى خاصة ، والخاص لا يثبت بالدليل العام ، كما هو مقرر .

فمثلاً لو أن احدا ادعى : أن زيداً إنسان ، ودليله عليه ، أنه حيوان ، وفي الحيوان أنواع أخرى غير الإنسان ، فهل يثبت بالحيوان : إنسانية زيد ؟ كلا ثم كلا .

وقد أثبتُ في التوضيح السابق من المبحث الأول : أن الطحاوي راوٍ ولكنه ليس مثل عامة الرواة ، بل هو راوٍ مدون مثل الإمام محمد الذي روى الموطأ عن الإمام مالك وكتاب الآثار عن الإمام أبي حنيفة رحمهما الله .

ولم تكن حاجة إلى الرد على ما زعمه بها ، لكن أمرّ عليها لأوضح قوتها وضعفها ، لأن هذه هي الدلائل التي يفتخر بها ويستهزئ بسببها على مشائخ علماء الإسلام .

ونغير ترتيب الدلائل التي وقعت في المقالة بالتقديم لأقواها : يقول حفظه الله برقم ٥ صفحة ٢١ : « ومن أقوى الأدلة في نظرى - كون الطحاوي رحمه الله

يعلق على مواطن متعددة في أثناء الكتاب ، يعلن فيها أن المزني كان يقرأ عليهم من كتاب وأنه هكذا كان في كتابه ، وهذا يدل على أن الطحاوي إنما هو مجرد راو لا مولف كما زعم الكوثري ... إلخ » .

قلت : لا ننكر أنه روى عن المزني ، أو قرأ عليه المزني من كتابه ، ففي كلا الحالتين « يثبت به أنه راوٍ ، لكن لما زاد عليه من عنده زيادات « أحاديث وتعليقات » فهل يبقى هو مثل عامة الرواة بهذا الكتاب أم يكون الفرق بينه وبين عامة الرواة ؟ فإن قلت : إنه يبقى مثل عامة الرواة ، فهو جهل وعناد وتعصب ، وقاتل الله التعصب والعناد ، وإن قلت : إنه لا يبقى مثل عامة الرواة بل فيه فرق، فهذا الفرق هو الذي نسميه « راوٍ جامع مدون » ولا نريد بالجامع المدون : المصنف ، كما سبق هذا مراراً بالأمثلة ولا فرق فيه بولادة الطحاوي بعد زمن الشافعي بمدة كما يدعيه صاحب هذه المقالة .

ثم يقول حفظه الله برقم ٦ صفحة ٢٣ - : « بل من أقوى الأدلة عندي والعلم عند الله ، كون الشافعي رحمه الله يحيل في هذا الكتاب على بعض كتبه الأخرى ، فلو كان الطحاوى هو مؤلف هذا الكتاب كما زعم الكوثري لكان الطحاوي هو الذي يحيل على كتبه أو يشبع المسألة ، لا أنه يقتصر على بعض الكلام ثم يحيل » .

قلت : لا ننكر من أصل تصنيفه له كما سبق ، وبالرغم من هذا فإنه لا يكون دليلاً فضلاً عن أن يكون قوياً على الدعوى ، فإن المسانيد والسنن لا يذكر المصنفون أسماء كتبهم فيها لعدم الحاجة إلى ذكرها ، وقد استشهدت بما ورد عنه برقم .. ١١٣ وقد كتبت هذا بتفسيره في غير هذا الموضع ، ومثل هذا يوجد من الطحاوي رحمه الله في هذا الكتاب بل أكثر بكثير ، فإن الإستدراكات التي يتعقب

بها على المصنف والزيادات التي يزيد عليه غالبها مأخوذة من المصادر التي صنف في هذه العلوم والفنون ، والكتاب هذا ليس كتاب فقه وشروط أو علل الأسانيد واختلاف الأحاديث والتراجم بأن يفصل الكلام ويشبع فيه بل كتاب سنن ومسند ، يقتصر فيه على الإشارات إذا يفعل كما فعله رحمه الله .

وقوله برقم ٧ – ص ٢٤ : ما كتب على غلاف الكتاب في جميع النسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها ، وكلها تصرح بأن الطحاوي إنما هو راوٍ .

قلت : الخطوط التي توجد على غلاف الكتاب لا تكون حجة مستقلة بانفرادها إذا خالفت الأصول والواقع ، لأن النسخة التي اعتمدتُ عليها في تحقيق مسند الإمام أبي حنيفة للحارثي هي نسخة موثقة مصورة من مكتبة فيض الله برقم ٥٢١ بتركيا على غلافها « مسند أبي حنيفة رواية الحارثي » . فهل يجوز أن يعتمد على كتابة الغلاف وينكر من تصنيف الحارثي لهذا المسند لأجله ؟

والمسند الثاني من مسانيده : مسند أبي حنيفة لابن خسرو رحمه الله ، وقد ظفرت على صورة من هذا الكتاب من مكتبة الفاتح برقم ١١٤٧ بتركيا مكتوبة على غلافها « مسند الإمام أبي حنيفة رواية ابن خسرو » . فهل هذه الكتابة تدل على أن ابن خسرو راوٍ محض ، والمصنف الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، كما زعمت واخترعت قاعدة جديدة في هذا الشأن ، وبالرغم من هذه فإنها لا تدل على أن الطحاوي « راوٍ محض » كما سبق .

وقوله برقم ٨ – ٢٤ – إن جميع السماعات الموجودة على النسخ المخطوطة تقول : « سنن الشافعي » فلو كان هذا الكتاب للطحاوي كما زعمه الكوثري ، فيعرف هذا المجموع بسنن الشافعي وسنن الطحاوي لورد له ذكر واحد على الأقل

بينما الموجود هو العكس وإن الطحاوي إنما هو راوٍ له .

قلت : قد سبق إن هذه الكتابات لا تكون حجة مستقلة بانفرادها إذا خالفت الأصول ، فإن مسند الإمام أبي حنيفة لابن خسرو في آخرها عدة سماعات لا توجد في بعضها ذكر ابن خسرو المصنف لهذا المسند ، مع أنه مصنف لهذا المسند عند الجميع ، على أن لفظ الرواية يطلق في هذا الموضوع على معنى الجمع والتصنيف كما يقال مسند أبي حنيفة برواية ابنه حماد ، وحسن بن زياد اللؤلؤي ، وزفر بن الهذيل ، والحارثي ، وابن خسرو ، ويراد بها الجمع والتصنيف لأنهم مصنفوا مسانيدهم عند الجميع .

قوله - برقم ٩ - ص ٢٥ : قال الطحاوي رحمه الله : سمعت المزني يقول : « أملى علينا الشافعي رحمه الله يقول ... كما ورد ذلك في بعض المخطوطات في السند الأول للكتاب قول المزني : حدثنا الشافعي رحمه الله إملاء » ، فهذا صريح أن الكتاب هو للشافعي لا كما زعمه الكوثري غفر الله له .

قلت : هذه العبارة تحتمل معنيين : الأول أنه كان يملي من كتابه ، والثاني أنه كان يملي من حفظه ، فلو ثبت الأول يكون حجة لك ، وبدونه يكون حجة عليك ، لأن المشائخ كانوا يملون أحاديثهم على تلاميذهم ، ثم هم يجمعون تلك الأحاديث في مصنفاتهم .

قوله : برقم ١٠ ص ٢٥ : « لم أر من قال : إن هذا الكتاب هو تأليف الطحاوي جمعه من مروياته عن المزني ، إنما الموجود هو أن الطحاوي يروي هذا الكتاب عن خاله المزني » .

قلت : لا أدري من تريد ممن قال هذا ؟ أهم من العلماء ؟ فإنهم قد سبق ذكرهم في المبحث الأول ، أم تريد مثلك الذي غير الكتاب باسم التحقيق عن

صورته الأصلية ، وشحن الكتاب بالقطع والبتر حتى غير اسم الكتاب وشكله الذي كان عليه سابقاً - فيندر وجوده عبر القرون .

قوله ١ - ص ١٦ : إن كتاب السنن ليس هو الكتاب .... ثم سرد النقول من كتاب الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر المالكي ومن مناقب الشافعي للبيهقي ، يوجد فيها أن من مؤلفات الشافعي رحمه الله كتاب السنن ، في بعضها عشرة أجزاء ، وفي بعضها جزءان ، ثم يدعى صاحب هذه المقالة بلفظ : « فالنصوص واضحة في كون هؤلاء إنما هم رواة لهذه الكتب كما أن المزني رحمه الله هو أحد الرواة لكتاب السنن » .

قلت : لعلك تنسى ما تدعي وما تستدل به عليه ، فإن الذي ادعيت هو أن الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله « راوٍ محض » لكتاب السنن ، والمصنف لهذا الكتاب هو الإمام الشافعي رحمه الله .

ولا يثبت شيء مما ادعيت به من هذه النصوص التي جئت بها ، فإن النصوص ساكتة عما أنت فيه ، ولعلك توهمت أن السنن التي وردت في هذه المصادر هو كتاب « السنن المأثورة » الذي نحن بصدده فهذه غفلة عظيمة من مثلك ، بأنك لم تستطع الفرق بين مثل هذه الواضحات التي يدركها من له أدنى إلمام بهذا العلم .

فهل يوجد في هذه النصوص الإسم الكامل لهذا الكتاب ، وأن الإمام الشافعي رحمه الله مصنفه ؟ وكم جزءاً لهذا الكتاب الذي يعرف به ، وأن الطحاوي رحمه الله روى عن المزني والجواب بـ لا . فهذه الأبحاث في وادٍ وأنت في وادٍ آخر .

والذي يستخلص من هذه : أن قحزم بن عبد الله بن قحزم الأسواني روى عن الشافعي عشرة أجزاء في السنن .

وروى حرملة بن يحيى التحبيي ، عن الشافعي كتاب السنن عشرة أجزاء ، وسمع محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، من الشافعي جزءين في السنن ، وروى الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني كتاب السنن ، وروى عن الشافعي حرملة ابن يحيى المصري ، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني كتاب السنن .

قلت : أما السنن التي وردت في النص الأول فهي غير ما نحن فيه ، لأن الراوي فيه عن الشافعي قحزم بن عبد الله ، والكتاب على عشرة أجزاء ، والذي نحن فيه : الراوي عن الشافعي الإمام المزني ، والكتاب على سبعة أجزاء .

والنص الثاني : الراوي فيه عن الشافعي حرملة بن يحيى التجيبي ، والكتاب على عشرة أجزاء والذي نحن فيه غير هذا كما هو ظاهر .

والنص الثالث : الراوي فيه عن الإمام الشافعي محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، والكتاب على جزئين . واسم هذا الكتاب « السنن المروية » عن الشافعي رواية ابن عبد الحكم عنه كما ذكر الحافظ في المعجم المفهرس ٤٠ أسانيده لهذا الكتاب .

والنص الرابع : الراوي فيه عن الإمام الشافعي : الحسن بن محمد ابن الصباح الزعفراني ، وهو غير ما نحن فيه .

والنص الخامس : الراوي فيه عن الإمام الشافعي رحمه الله : حرملة بن يحيى المصري ، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني .

والإمام المزني ليس خاصاً بروايته للسنن المأثورة ، فقد روى عنه كتاب الأحاديث المخرجة من مختصر المزني كما ذكره الحافظ في المعجم المفهرس ٤١ - فلفظة « السنن » ليست خاصة بهذا الكتاب ، بل تطلق عليها وعلى غيرها من كتب الأحكام إذا كان الكتاب ممزوجاً بالأحاديث ، وغالب كتب الشافعي التي صنفها هي في الأحكام .

قوله برقم ٢ - ٣ - ص ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ : خلاصة هذه النصوص : أن الطحاوي رحمه الله « راوٍ محض » لهذا الكتاب ، والذي أثبتت في المبحث الأول : أن الإمام الطحاوي رحمه الله راوٍ ليس كعامة الرواة ، بل هو راوٍ مدون بسبب الزيادات التي زيدت من عنده - كما سبق هذا مفصلاً .

فهذه تمام العشرة التي استدل بها على مازعمه به من انكاره لجمع هذا الكتاب للطحاوي ، واثباته للشافعي رحمه الله كليا ، بحيث لا مدخل فيه للطحاوي رحمه الله بأي طريقة بل هو كعامة الرواة - وقد سبقت استدراكاتي على كل منها .

وقد وجدت ملاحظات على عمله وهي عديدة أذكر منها أهمها وهي أربعة :

الأول : أنه سمى هذا الكتاب بغير اسمه ، فإن الاسم الكامل لهذا الكتاب « السنن المأثورة » كما سماه به الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي نسخته التي حققها وقد سماه بهذا الإسم : الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في المعجم المفهرس ٤٠ ، وفؤاد سزكين في « تاريخ التراث » ٣ / ١٨٦ ، وبروكلمان في « تاريخ العربي » ٣ / ٢٨١ وغيرهم . وقد يوجد الاسم الكامل هكذا أيضاً في عدة نسخ خطية موثقة برقم ١٥٣٤ بدار الكتب المصرية وبمكتبة الخزانة العامة في الرباط .

الثانية : أنه حذف من جميع الأسانيد لهذا الكتاب اسم الإمام الطحاوي والمزني رحمهما الله ، وقد حاول بهذا العمل الإشادة بأن الجامع لهذا الكتاب هو الإمام الشافعي لا غير .

فهل توجد نسخة خطية مجردة عن هذه الزيادات ؟ فإذا كان الجواب بـ لا . فهل يجوز تحقيق الكتاب وبتره بدون اعتماد على نسخة خطية من نسخ الكتاب ، فإن كنت تقول بجوازه : فمن الممكن أن يحقق هذا الكتاب شخص يتعصب للإمام مالك رحمه الله كما تتعصب للإمام الشافعي رحمه الله فيدعي أن مصنف هذا الكتاب الإمام مالك رحمه الله ، والإمام الشافعي رحمه الله راوٍ محض لأن غالب الأحاديث في هذا الكتاب من مروياته عن مالك أو سفيان بن عيينة وحذف اسم الشافعي من جميع أسانيد هذا الكتاب ، وذكر جميع الأحاديث التي رويت من غير طريق مالك في الهامش مستدلاً بعين منهجك أنه من زيادات الشافعي على مالك .

فإن تقول : أني اتبعت منهج أحمد شاكر فيما صنعه في المسند ، قلت : لماذا لم تتبع صنيع الحافظ البيهقي في معرفة السنن والآثار ، فإنه لما ذكر أحاديث هذا الكتاب ذكرها بأسانيدها كاملة ، وأما عمل أحمد شاكر فهو محجوج بما ذكره الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله في المصفى ، والشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي رحمه الله في « بستان المحدثين » من أن الجامع للمسند ليس الإمام أحمد بن حنبل بل ابنه كما سبق .

الثالثة : أنه ذكر الزيادات التي جاءت من الطحاوي رحمه الله في الهامش استدلالاً بأن الكتاب ليس له إنما هو راويه فقط . قلت : هل وقفت على نص من القدماء بإخراج الزيادات من صلب الكتاب وإدراجها في الهامش . فهل يجوز أن يعمل هكذا أحد في زوايد المسند وزوايد الموطأ والآثار أيضاً ، لأن هذه

الزيادات مكتوبة في صلب الكتاب ولم تجرد في الهامش إلى الآن . ولم يجرؤ على ذلك أحد .

مع ملاحظة أن كتاب « السنن المأثورة » لا يروى إلا عن طريق الطحاوي عن المزني عن الشافعي . والطحاوي كما ذكرنا أنه أضاف إليه روايات وتعليقات وانتقادات كثيرة .

وهذا أمر معلوم ومقرر عند الجميع ، فلا توجد للسنن المأثورة نسخة عن غير الطحاوي ، حتى أن الإمام البيهقي عندما يروي في « معرفة السنن والآثار » أحاديث الإمام الشافعي من « السنن المأثورة » فلا يرويها إلا عن طريق الإمام الطحاوي . والعجيب أن الدكتور ملا خاطر أيضاً يعترف بكل هذه الأمور المذكورة أعلاه .

الرابعة : من استدراكاتك على الحافظ العيني رحمه الله أنه أطلق على هذا الكتاب اسم السنن والمسند . فلعلك لم تراجع كتب المصطلح ، فإن السنن يطلق عليها اسم المسند أيضاً كسنن الدارمي يطلق عليه عامة المحدثون « مسند الدارمي » أيضاً وهذا واضح لا يحتاج إلى دليل .

أمثلة للزيادات التي جاءت من الطحاوي رحمه الله في هذا الكتاب: (السنن المأثورة):

في صفحة ١١٥ = حدثنا الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال حدثنا الشافعي، قال أخبرنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن رجل من بني الديل، يقال له بسر بن محجن، عن أبيه محجن، أنه كان في مجلس مع رسول الله ﷺ .... قال أبو جعفر: الناس كلهم يقولون: بسر بن محجن غير الثوري، فإنه يقول: بشر بن محجن، قال أبو جعفر: سمعت إبراهيم بن أبي داود البرلسي، يقول: سمعت أحمد بن صالح في مسجد الجامع قبل أن يلزم بيته يقول: سألت جماعة من رهطه عن اسمه، فما اختلف علي اثنان منهم أنه بشر، كما قال الثوري، وليس كما قال مالك.

وفي ص ١٧٤: حدثنا المزني، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عبد الرحمن، قال أبو جعفر الطحاوي: وهو ابن السائبة.

كذلك حدثناه يونس، عن سفيان نفسه، عن عمرو بن دينار، عن عبد الرحمن بن السائبة، أن رجلاً استعار بعيراً من رجل فعطب، فأتى به إلى مروان بن الحكم، فارسل مروان إلى أبي هريرة، فاوقفوه بين السماطين، فسأله، فقال يغرم.

وفي ص ٢٤٤: قال أبو جعفر: هكذا قرأه علينا المزني، وإنما هو عن أبي رهم.

وفي ٢٤٤ ولتخرجن وهن تفلات قال أبو جعفر: يعني غير متطيبات.

وفي ص ٢٨١ حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، عن سفيان، قال أبو جعفر: أراه عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله.

في ص ٢٨٤ - قوله لعن الله اليهود ... فجملوها . قال أبو جعفر : يعني أذابوها .

في ص ٣٠٤ عن المزني قال : حدثنا الشافعي ، عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد ... أخبرنا أبو جعفر ليس هذا الحديث في أصل الليث ابن سعد ، وإنما حدث به عنه يحيى بن حسان ، وعبد الغفار بن داود الحراني .

في ص ٣٢١ : قال أبو جعفر : وليس أحد يقول في هذا الحديث عن أبي مرة مولى عمرو بن العاص غير الدراوردي ، وما كتبناه إلا عن المزني ، فأما من سواه مما حدث عن يزيد بن عبد الله بن الهاد منهم مالك ، وحيوة بن شريح ، والليث ابن سعد ، فيقولون : عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب ، وهو الصحيح ، وأبو مرة في الحقيقة إنما ولاؤه لام هاني بنت أبي طالب رضي الله عنها .

في ص ٣٥٠ ... قال أبو جعفر : هكذا قرأه المزني علينا أهل أمانة وإنما هو أهل ، وقال : العوافر إنما هو العواثر .

في ص ٣٥٨ .... قال أبو جعفر : لم يغلط مالك فيه ، لأن يونس بن عبد الأعلى قد حدثنا ، قال : أخبرنا ابن وهب ، أن مالكاً حدثه ، عن عبد الكريم ابن مالك الجزري ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، عن رسول الله ﷺ ثم ذكر هذا الحديث ، إلا أن يكون العرضة التي حضرها الشافعي لم يذكر مالك فيها في هذا الحديث مجاهداً .

في ص ٣٥٩ قال أبو جعفر : سمعت الربيع بن سليمان يقول : الحديبية بالتخفيف .

في ص ٣٤٣ : سمعت أحمد بن أبي عمران يقول : سمعت الحارث بن سريج ...

.....

في ص ٣٦٣ قال أبو جعفر : وفي هذه الأحاديث .... .

في ص ٣٦٤ هكذا قرأه المزني علينا من كتابه ....

في ص ٣٨٠ سمعت أبا جعفر يقول : سمعت أبا الرواد عبد الله بن عبد السلام يقول : سمعت عبد الله بن هشام النحوي يقول : هو زمعة بالفتح .

في ص ٣٨٨ قال أبو جعفر : هذا يدل على إجازة ...

في ص ٣٩٠ قال أبو جعفر : مال يوصى فيه تأتي عليه ليلتان إلا ووصيته مكتوبة عنده ، قال أبو جعفر : أي يؤمن إنها حق .

في ص ٣٩٢ : قال أبو جعفر : أبو إمامة بن ثعلبة الأنصاري وليس الباهلي .

في ص ٤٠٤ قال أبو جعفر : هكذا في كتابي . وأما في حفظي عن المزني نهى عن اختناث الأسقية أن تكسر فيشرب من أفواهها .

في ص ٤٠٦ قال المزني : قال الشافعي : مالك يسمي هذا الرجل عمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية بن الحكم ، قال لنا أبو جعفر هو كما قال الشافعي .

وقال أبو جعفر مالك يقول في إسناد هذا الحديث هلال بن أسامة .

وإنما هو هلال بن علي ، غير أن قائلاً قال : هو هلال بن علي بن أسامة فإن كان كذلك فإنما نسبه مالك إلى جده .

في ٤٤١ : قال أبو جعفر : هكذا قرأه علينا المزني ، إنما هو إياس بن سلمة هكذا نسخته من أصله ، قال أبو جعفر وأراه عن أبيه .

في ص ٤١٨ قال أبو جعفر هكذا قال لنا المزني شبر موقوفة الباء ، وأما يونس بن عبد الأعلى ، فحدثنا قال أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الأسود بن قيس ، عن رجل من قومه يقال له شبر بن علقمة محركة الباء .

الاستدراك الثاني حول كتاب « صحيح الآثار » المنسوب لأبي جعفر الطحاوي رحمه الله أو تصحيح معاني الآثار لمحمد بن محمد الباهلي المالكي رحمه الله

قد كتب بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في مبحث حول مصنفات الإمام الطحاوي ٣ / ٢٦٢ : « كتاب (تصحيح معاني الآثار) والظاهر أنه لمحمد بن محمد الباهلي المالكي ، انظر بنكيبور ٥ / ٢ / ٣٠٨ .

وقال فؤاد سزكين في تاريخ التراث ٣ / ١٨٦ : « تصحيح معاني الآثار يحتمل أن يكون لمحمد بن محمد الباهلي المالكي المتوفى سنة ٣١٤ هـ . تاريخ بغداد ٣ / ٢١٤ بنكيبور ٥ / ٢ / ٢٣ ، ٢٤ - ٣٠٨ - ٢٧٩ ورقة ناقصة .

وقال الشيخ العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله في الحاوي في فصل : « مؤلفات أبي جعفر الطحاوي » ، ص ٣٥ : « ولمحمد بن محمد الباهلي المالكي كتاب (تصحيح معاني الآثار) محفوظ في بانكوك كما ذكره بروكلمان ولم أطلع عليه ، وقال في آخر البحث من هذا الكتاب ص ٤٠ : « وللطحاوي كتاب (صحيح الآثار) محفوظ في مكتبة بانتا (أي بَتْنَهْ) كما ذكره بروكلمان ولم أطلع عليه » انتهى .

ونقل عنه هذا الكلام الإمام الشيخ العلامة المحدث محمد يوسف الكاندهلوي رحمه الله ، ثم سكت عليه .

ثم نقل عنه من جاء بعده وكتب كتاباً في ترجمته أو كتب مقدمة على كتاب من كتب الطحاوي رحمه الله منهم الأستاذ عبد المجيد محمود مؤلف كتاب « أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث » والدكتور عبد الله نذير أحمد مؤلف كتاب « أبو جعفر الطحاوي الإمام المحدث الفقيه » ، والدكتور سعد الدين أونال في مقدمته على « أحكام القرآن » .

قلت : إن قول بروكلمان : « إن كتاب تصحيح معـاني الآثـار .. إلخ » خطأ فإن الكتاب الذي يوجد بهذا الاسـم بمكتبة بنكيبور قد اطلعت عليه شخصيا فتحقق لدي أنه ليس هو الكتاب الذي حققه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي وفؤاد سزكين في تاريخ التراث كما سنذكره .

والسبب أنهما اعتمدا في إعداد كتابهما على فهارس المكتبات ، والمفهرس إذا لا يكون متقناً يقع منه أحياناً الأخطاء في تسمية الكتب أكثر من هذا كما لاحظنا ذلك في المكتبات .

والظاهر أن الذي عمل الفهارس لهذه المكتبة اعتمد على كتابات غلاف الكتاب (تصحيح معاني الآثار) وعبارة الغلاف منقولة من بداية صلب الكتاب ، وظني أن الناسخ لكتابات الغلاف هو غير الناسخ لأصل الكتاب (فقد طابقت بين الخطَّين فوجدتهما مختلفين) فنقل هذا المفهرِس للمكتبة في فهرسته اسم هذا الكتاب تصحيح معاني الآثار بدون تدقيق علمي .

ثم نقل عنه بروكلمان في تاريخه ونقل عنه الشيخ الكوثري رحمه الله ، ثم نقل عنهما : كل من جاء بعدهم وصنف في هذا الموضوع كما ترى . وأما محمد بن محمد المالكي الباهلي فذكر الخطيب في التاريخ ترجمته ولم يذكر تصنيفه ولا أنه مالكي . وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ٣٣ - ٢٨٦ - ١٧٢٨ والبغدادي في هدية العارفين ٢ / ٣٣ وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ١١ / ٢٣١ : أنه شافعي وتوفي سنة ٣٢١ فهو آخر . وهو الذي شرح شرح معاني الآثار كما يذكر عنه حاجي خليفة .

وقد يوجد من هذا الكتاب ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٤٢١٧ باسم « صحيح الآثار » والميكروفيلم رديء جداً ، مجرد عن كتابات الغلاف لأصل المخطوط . والذي يلاحظ عليه أنه يوجد في الميكروفيلم إلحاق هذا الاسم (صحيح الآثار) بعد تصوير أصل الكتاب .

ولما ذهبت إلى مكتبة بنكيبور المعروفة بمكتبة خدا بخش ما كان عندي من مختصرات « شرح معاني الآثار » حتى أقارن بها .

ولما وصل إليَّ مختصر شرح معاني الآثار للزيلعي من تركيا بواسطة الشيخ الفاضل الحكيم أمجد حسن فدوي حفظه الله قارنته مع ميكروفيلم مكتبة الجامعة الإسلامية فوجدت بينهما فروقاً وكأنه كتاب آخر .

والمختصر الثاني لشرح معاني الآثار لابن رشد القرطبي كان ميكروفيلم من هذا الكتاب محفوظ بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٧١٣ الحديث) فقارنته من عدة أمكنة من هذا الكتاب فوجدته موافقاً لكتاب « تصحيح معاني الآثار » الذي سماه به بروكلمان ، فالذي يتضح من هذا التحقيق وبعد المعاينة والمقارنة : أن الكتاب الذي يحيل عليه بروكلمان وغيره : ليس هو كتاب « تصحيح معاني الآثار » ولا « صحيح الآثار » كما يدعيه بعض الأفاضل ، بل هو من مختصر شرح معاني الآثار لابن رشد القرطبي . فليصحح . وقد تحرف بنكيبور إلى بانكوك وبتنة إلى بانتا في كلام الشيخ الكوثري رحمه الله فليصحح .

وهذا آخر ما أردت أن أذكره من الاستدراكات اللازمة لما يتعلق بمؤلفات الإمام الطحاوي أو ما نسب إليه خطأ .

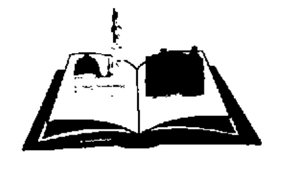
راجياً من الباري تعالى أن يرزقنا بفضله وكرمه الإخلاص والقبول لديه إنه كريم جواد .

مُسْنَدُ الإمَامِ الطَّحَاوِي

مجموع مرويات
الإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الأزدي الطحاوي الحنفي رحمه الله

جمعه واعتنى به
فضيلة العلامة المحدث الشيخ
لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

الجزء الأول



مكتبة الحرمين للنشر والتوزيع
دبي

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



هاتف ٢٧٣١٩٧٩-٤-٠،   فاكس ٢٧٣١٩٦٩-٤-٩٧١+
ص.ب ٥٥٧٨٢ دُبَي - الإمارات العربيّة المتحِدَة

هذا الكتاب

(مسند الإمام الطحاوي)

موسوعة حديثية كبرى - جُمعت فيها عامة مرويات الإمام الحافظ الجليل أبي جعفر أحمد الطحاوي من كتبه الثمانية وهي :

(١) شرح معاني الآثار　　(٢) شرح مشكل الآثار

(٣) أحكام القرآن　　(٤) السنن المأثورة

(٥) التسوية بين حدثنا وأخبرنا　　(٦) كتاب الشروط " الصغير "

(٧) كتاب الشروط " الكبير "　　(٨) الرد على الكرابيسي

فأصبح بذلك مسنداً خاصاً بالإمام الطحاوي - رحمه الله - .

وقد إعتنى به وحقق نصوصه وخرج أحاديثه وقارن أحاديث " شرح معاني الآثار " للطحاوي - " باتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة " للحافظ ابن حجر - مقارنة دقيقة تامة : فضيلة المحدث المحقق الفاضل الشيخ / لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي حفظه الله بالخيرات موفقاً لكل خير بفضله وإحسانه آمين .